الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم مالية ومحاسبة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان :

دور البنوك في تمويل التجارية الخارجية

دراسة حالة الاعتماد ألمستندي لدى بنك الخارجي الجزائري BEA وكالة تلمسان064

إعداد الطالبة:

بن واز مريم

يبدري هجيرة

إشراف:

أ. براحي خير الدين

أعضاء لجنة المناقشة

أ. سنوسي قويدر	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. براحي خير الدين	جامعة تلمسان	مشرفا
أ. مراد بودية جميل	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017–2018م

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي ذليل على ما واجهناه من صعوبات و نخص الذكر الأستاذ المشرف _براحي خير الدين_

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

ونشكر كل الأساتذة اللذين بدلوا جهد في إيصال المعلومة الصحيحة لنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل وكالة البنك الخارجي الجزائري 064 تلمسان وخاصة إلى الأستاذ مومن.ع. الذي لم يبخل علينا بتقديم أي معلومات و نصائح وكما كان له الفضل في توجيهنا إلى إتمام هذا العرض فله منا كل التقدير والاحترام.

نشكر الصديقة العزيزة و الوفية التي لم تبخل علينا بكل ما لذيها من معلومات و توجيهات" سمية يخلف"

الحمد لله رب العالمين والصلات و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين أهذي هذا العمل إلى:

- والداي العزيزين رحمهما الله.
- و إلى من ربوني و أناروا دربي و أعانوني بالصلوات و الدعوات خالاتي و خاصتا خالتي الحبيبة زينب التي وقفت جانبي ولم تتخل عني وكانت لي أم ثانية ومازلت و أيضا إلى أخوالي وبالأخص خالي أحمد لطفي و زوجته عزيزة التي كانت لي أم ثالثة.
- و أيضا إلى جميع بنات و أولاد خالاتي و أخوالي الذين كانوا بمثابة إخواني و أخواتي.
- و أيضا إلى عمتي وبناتها وخاصتا ابنتها صديقة و حبيبتي فايزة .
- و إلى صديقاتي و شريكة عملي و حبيبتي :يبدري هجيرة.
- و إلى صديقاتي العزيزات و حبيبات :وسيلة, أسماء, شهيناز, سلمى ,أسماء, وفاء ,سمية ,هالة.
- إلى كل من سقط من قلمي سهوا.

اهداء

الحمد لله رب العالمين والصلات و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين أهذي ثمرة جهدي إلى نبع الحنان و رمز الأمان إلى اللذين يقفان إلى جواري و يمداني بعونهما و دعواتهما إلى اللذين شهد الله لهما بحس رعايتهما و تربيتهما لي و بوجوب برهما و الإحسان إليهما وتقدير جهديهما إلى أمي و أبي.

- إلى من قاسموني رحم أمي أختي العزيزة خديجة و زوجها و أخي محمد و أخي عبد الرزاق الذي هو بمثابة أبي الثاني حفظه الله و نور طريقه.
- إلى كتكوت العائلة الشقي أيوب.
- إلى بركة العائلة جدي و جدتي و الى كل من خالات و أخوالي و أولادهم.
- إلى من كان في ضمير الغائب و أصبح في الوجود خطيبي "عزيز".
- إلى عائلتي الثانية عائلة "سعداني".
- إلىصديقتي العزيزة و الوفية التي كانت بجانبي دائما "سمية يخلف"
- إلى صديقة مشواري و من تقاسمت معها هذا العمل "بن واز مريم".
- و إلى صديقاتي: وفاء, لمياء, نسرين, رجاء, أحلام, كوثر, حنان.
- إلى كل من نسيهم قلمي و لم ينساهم قلبي.

هجيرة

قائمة المحتويات

- الشكر
- الاهداءات
- الملخص
- قائمة الأشكال
- قائمة الجداول
- مقدمة عامة
- الفصل الأول
- مقدمة الفصل الأول
- المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول البنوك و مختلف الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي.
- المبحث الثاني: التجـــــارة الخـــــارجية و علاقتـــــها بالبنـــــــوك
- خاتمة الفصل الأول
- الفصل الثاني
- مقدمة الفصل الثاني
- أدبيات تطبيقية
- خاتمة الفصل الثاني
- الفصل الثالث
- مقدمة الفصل الثالث
- المبحث الأول: تقديم بنك الخارجي الجزائري
- المبحث الثاني:حالة تطبيقية لعملية سير الاعتماد المستندي وكالة BEA
- خاتمة الفصل الثالث
- خاتمة عامة
- نتائج الدراسة
- قائمة المراجع
- الملاحق
- الفهرس

الملخص

تناولنا في بحثنا موضوع التجارة الخارجية و طرق تمويلها من طرف البنك، و تعتبر التجارة الخارجية الأساس في الاقتصاد الوطني و لضمان استمرارها تحتاج إلى تمويل دائم الذي يمنح من طرف البنك.

و تعد البنوك من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تطوير اقتصادها و احتلال مكانة مهمة في مجال المبادلات التجارية الدولية و هذا من خلال منح القروض التي توفر التمويل القصير، المتوسط و الطويل الأجل.

الكلمات المفتاحية: البنوك – التجارة الخارجية – الاعتماد ألمستندي– تصدير–استراد

Résumé :

Les échanges internationaux se développent et prennent de l'ampleur jour après jour des millions de produits sont commandés, vendus et acheminés par voie aérienne, maritime ou terrestre. Toutefois, cette évolution s'accompagne d'un accroissement des risques liés aux conditions de financement des importations à l'encaissement et à la mobilisation des créances nées des exportations.

La banque est l’une des bases principales qui autorise le développement des échanges commercial international à travers le crédit documentaire qui permet d’une part à garantir la traçabilité des transactions commerciales et d’autre part une large mesure de répondre aux besoins des opérateurs économiques.

Les mot clés : banque –commerce extérieur– Credoc– export–import

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	إعادة هيكلة النظام المصرفي	16
02	مراحل سير عملية الاعتماد ألمستندي	33
03	مراحل سير عملية التحصيل ألمستندي	35
04	سير عملية تحويل الفاتورة	38
05	مراحل سير القرض المشتري	40
06	مراحل سير قرض المورد	42
07	مراحل سير القرض الايجاري	46
08	منحنى الأعمدة	48

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين الاعتماد و التحصيل ألمستندي	36
02	أوجه الاختلاف بين قرض المشتري و قرض المورد	43
03	تطور الصادرات و الواردات في الجزائر من 2010 إلى 2017	48

مقدمة عامة

مقدمة عامة

في ظل التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم ولاسيما التي مست النظام المصرفي اوجب على هذا الأخير العمل بتقنيات تمكنه من مواكبة متطلبات هذا العصر و خاصة باعتبار البنك القلب النابض للاقتصاد و المحرك له من جهة و مركز الضخ المالي من جهة أخرى ,كان لا بد علية بالانفتاح على آليات السوق و تحرير التجارة الخارجية و المساهمة في الربط الاقتصادي المحلي و الاقتصاد الدولي .

حيث تعتبر التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية لتنفيذ المبادلات و توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول غير إن واقع السياسات التجارية يختلف باختلاف المذاهب الاقتصادية القائمة وفق نظم السياسة المنتهجة.

و نظرا للأهمية البالغة لدور البنوك في تمويل مختلف المشاريع أولت الجزائر اهتماما كبيرا لهذه المنشاة المالية من خلال الإصلاحات التي أحدثتها على النظام المصرفي و من أهم هذه الإصلاحات كان قانون 90-10،الذي غير مجموعة من القوانين و دمج قوانين أخرى , و الذي يتمثل في برنامج واسع لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية التي كانت تتعثر بسبب ضعف البرامج التمويلية و خاصة التي كانت تعرقل عمليات التجارة الخارجية،فقد حاولت مع البنوك العمل على تطوير تقنيات تمويل الصادرات و الواردات من خلال مجموعة من الميكانيزمات و الإجراءات و التقنيات التمويلية لتسهيل التبادلات الدولية.

وكذلك تعتبر القروض الموجهة للتجارة الخارجية عامل من عوامل التنمية في الدولة. حيث تسمح بتنشيط المبادلات التجارية استزاد وتصدير، فعمليات الاستيراد تسمح للدولة بالحصول على منتجات جديدة و بجودة عالية، وفي بعض الأحيان بتكلفة أقل. وكذلك عملية التصدير وهدا ما يترتب عنه من دخول للعملات الأجنبية وما يمكن أن تساهم فيه في التنمية الوطنية في شتي الميديين.

وفي هذا الصدد فاعتماد ألمستندي (القرض ألمستندي) يمثل التقنية الأبرز و الأكثر استعمالا لدى البنوك نظرا للمزايا التي تتمتع بها و التي تندرج على توفير الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين في عمليات التمويل.و حسب بعض التقرير ، أن تمويل 85 % من عمليات التجارة الخارجية بالجزائر تتم حاليا من خلال شبكة البنوك العمومية و إن حصة بنوك القطاع الخاص لا تتعدى 15 % في أحسن الظروف، نتيجة سيطرة البنوك العمومية على حوالي 90 % من الساحة المالية.

وبالتالي و من خلال بحثنا هذا سنحاول تبيان أهمية التجارة الخارجية في بنوك عمومية بشكل خاص وأهميتها في الاقتصاد الوطني بشكل عام و مختلف تقنيات تمويلها و أيضا دور البنوك و مدى إسهامها في نجاح هذه العملية.

الإشكالية:

من خلال قراءة عنوان المذكرة " دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية" يشترط علينا طرح سؤال جوهري أو ما نسميها بالإشكالية و تتمثل فيما يلي:

فيما يكمن دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية؟

و للتمكن من الإجابة عليها و إزالة الغموض لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ـــ ما هي أهم الإصلاحات التي قام بها البنك الجزائري؟

ـــ ما هي التجارة الخارجية و تقنيات تمويلها؟

ـــ ما هو الاعتماد ألمستندي و ما هي مختلف الإجراءات المتبعة في تنفيذه؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تحتل التجارة الخارجية مكانا رئيسيا في الاقتصاد الوطني.
- ـــ الاعتماد ألمستندي أهم وسيلة و تقنية معتمدة من طرف البنك في تمويل التجارة الخارجية.
- ـــ يتمثل دور البنوك في قدرته على التمويل الدولي اعتمادا على مختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في إن التجارة الخارجية تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني حيث أنها تمول من طرف البنك.

يعتبر البنك نقطة هامة في التحول الاقتصادي في تمويل المشاريع الاستثمارية و التجارة الخارجية و إقراض الزبائن.

الاعتماد ألمستندي يحظي بالقبول من طرف كل المتعاملين المتدخلين في التجارة الخارجية كونه يحفظ جميع المصالح بالنسبة للمستورد و للمصدر.

أهداف البحث:

إن الغرض من هذا الموضوع هو محاولة الوصول إلى الأهداف التالية:

ـــ الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة.

ـــ تقديم الجهاز المصرفي الجزائري.

ـــ التعرف على التجارة الخارجية و أهميتها في الاقتصاد.

ـــ إبراز مختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية.

ـــ أهمية استخدام الاعتماد ألمستندي في تسوية المبادلات الدولية من خلال الدراسة الميدانية في بنك الجزائري الخارجي.

منهجية البحث:

نظرا لطابع الدراسة و قصد الإجابة على الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات و الوصول إلى الأهداف المرجوة تم استخدام منهجيين و هما المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، الوصفي للتعرف على علاقة البنك بالتجارة الخارجية، إما المنهج التحليلي فجاء مناسبا مع طابع الجانب التطبيقي للدراسة و تم الاعتماد في ذلك على دراسة حالة لدى بنك الجزائر الخارجي .

صعوبات البحث:

- قلة عمليات التجارة الخارجية والتحفظ من قبل البنوك.
- صعوبة الحصول على الوثائق من البنك ويرجع ذلك إلى السرية.
- عدم الإطلاع على التقنيات الحديثة للبنوك.

هيكل البحث:

لدراسة و معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول ، حيث نتناول في الفصل الأول مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي و أيضا حول التجارة الخارجية، إما الفصل الثاني فخصصناه للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع المراد دراسته، و في أخر فصل نتناول دراسة تطبيقه خاصة بالاعتماد ألمستندي في بنك الجزائري الخارجي وكالة تلمسان.

الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

من أجل التخلص من التبعية للنظام الفرنسي وهشاشة الأنظمة البنكية و هياكلها جاءت الدولة بإصلاحات أساسية للنظـــام المصرفي الجزائري الذي نص على قوانين مشجعة للاستثمارات بشكل عام و بالتالي لم تصبح أهمية البنوك كمؤسسة اقتصادية منحصرة في تقديم العمليات الائتمانية و الاستثمارية التمويلية بل سعت إلى التبادل التجاري الدولي و هذا ما يعرف بالتجارة الخارجية فهذه كانت كانطلاقة الجزائر من أجل تحرير تجارتها و هذا لتطوير اقتصادها باعتبار التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان و الركيزة الأساسية لكل اقتصاد و أيضا أداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة و لهذا فهي تحتاج إلى تمويل دائم الذي يكون من طرف البنك ، لهذا فعمليات تمويل التجارة الخارجية مسألة يهتم بها من طرف البلدان،و لهذا تطرقنا من خلال بحثنا في هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين حيث ينص المبحث الأول على أهم المفاهيم البنكية و التي هو بطبعه يحتـــوي على ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول إلى سنتطرق إلى دراسة حول المفاهيم البنكية بينما في المطلب الثاني سنتحدث عن أنواع البنوك و أهميتها و وظائفها ، أما في المطلب الثالث فخصصناه للجهاز المصرفي الجزائري و أهم الإصلاحات التي طرأت عليه ، أما المبحث الثاني سنخصصه للتجارة الخارجية و مختلف تقنيات تمويلها حيث قسمناه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول يتضمن ماهية التجارة الخارجية و المطلب الثاني يحتوي على تمويل التجارة الخارجية أما في المطلب الثالث فخصص لقروض التجـــارة الخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية ول البنوك و مختلف الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي.

تمهيد:

تعتبر البنوك نقطة هامة في التحول الاقتصادي و لذلك قد زادت أهميتها في السنوات الأخيرة و ذلك نظرا للدور الرائد الذي تلعبه في تمويل المشاريع الاستثمارية و كذا صدور قوانين محفزة للاستثمار و على الرغم من أن البنك قدم العديد من الخدمات المالية الأخرى إلا إن استخدام الشيكات كوسيلة دفع بدلا من النقدية فتعتبر كميزة لهذا النوع من البنوك،ورغم انه استثمر بنسبة من أمواله على شكل أوراق مالية إلا أن القروض تعتبر العنصر الأساسي من عناصر أصول الميزانية أما الميزة الأساسية للبنوك فهي قبول الودائع و منح القروض و بالتالي فإن أهمية البنوك لم تصبح كمؤسسة اقتصادية تنحصر عملياتها في المشاريع الاستثمارية و التمويلية.

المبحث الأول:مفاهيم نظرية حول البنوك و مختلف الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: ماهية البنوك

أولا: نشأة البنوك و تعريفها :

1 ـــــ نشأة البنوك:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود لعهد "البابليين" قديما لبلاد ما بين النهرين في القرن الرابع قبل الميلاد ، أما الإغريق عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة لتبادل العملات وجمع الودائع و منح القروض ، أما فكرة التجارة بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصيرفي الذي يكسب دخله من المبادلات العملات سواء كانت أجنبية أو محلية.[1]

أما البعض فيرجع أصل كلمة بنك أنها مشتقة من كلمة (BANCO) الإيطالية الأصل، والتي تعني المنضدة أو الطاولة، حيث كان الصيارفة في العصور الوسطى يجلسون في الموانئ والأماكن العامة للمتاجرة بالنقود (الصرف) وأمامهم مكاتب خشبية أطلق عليها اسم "بانكو" يضعون عليها النقود، ويمارسون عليها عملية بيع وشراء العملات الأجنبية المختلفة.[2]

[1] شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ، بن عكنون، الجزائر1989 ، ص 25.

[2] عبد الحليم محمود كراجة ، **محاسبة البنوك** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة1 ، 2000، ص 11.

ففي اللغة العربية كلمة مصرف تعني المكان الذي يتم فيه تحويل النقد بالنقد و تصف كلمة بنك مؤسسة مالية تتضمن مجموعة من الوظائف، و في المفهوم الحديث استخدمت كلمة مصرف للتعبير عن الجهاز المصرفي.

و حديثا تطور مفهوم المصرف و حدد هدفه و تبين لنا ذلك من خلال بعض التعاريف:

2 ـــــتعريف البنوك:

هناك عدة تعاريف أعطيت للبنك نذكر منها ما يلي:

ـــــــ التعريف الأول:

البنك هو منشأة مالية تتضمن عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود الفائضة على احتياجات الجمهور

أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[1]

ـــــــ التعريف الثاني:

هيئة محلية أو دولية تتعلق أعمالها بالمال و يخول لها القانون الخصم و تداول السندات الأذنية و الكمبيالات وغيرها من السندات و الديون الأخرى.[2]

ـــــــ التعريف الثالث:

و تعرف البنوك على أنها منظمات تقوم بإشباع الحاجات و الرغبات المصرفية ، ودائع ادخارية(الأفراد والجماعات مستهلكي الخدمة المصرفية) من خلال تقديم منتجات لها قيمة بغرض إتمام العملية التبادلية و من جهة أخرى نظرة الإدارة المالية سنجد أن أعظم الكتابات استقرت على تعريف البنك بأنه مؤسسة مالية تقوم بقبول الودائع من المودعين الذين لهم حق سحبها حين طلبها و منح القروض.[3]

المطلب الثاني: أنواع البنوك أهميتها و وظائفها.

أولا: أنواع البنوك

أ ـــــ البنك المركزي:

[1] شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1987، ص25.

[2] د منير إبراهيم الهندي ،**إدارة البنوك التجارية** المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية طبعة2 ، 2000 ص 5.

[3] د طارق طه ،**إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت** الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية 2007 ، ص 32.

هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد و هو الذي يقف على قمة النظام المصرفي.[1]

فهو يشرف على تسيير النقدي و يتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد و يعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة.

كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين السائدة و هو الملجأ الأخير للإقراض.[2]

و يعرف كذلك على أنه المؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسة المساعدة والرقابة واستقرار النظام المصرفي في الدولة وذلك لتحقيق مصلحة العامة للمجتمع، ولذلك فهو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز النقدي.[3]

ب ـــــالبنوك التجارية:

بنوك تجارية أو المؤسسات المالية النقدية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات و المؤسسات و السلطات العمومية.[4]

ويمكن تعريفها من ناحية أخرى على أنها مشروع استثماري يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح و بأقل تكلفة ممكنة و هذا يكون عن طريق تقديم خدمات بنكية مختلفة و خلق النقود و الودائع.[5]

و البنك التجاري كأي منشأة يسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الربح.[6]

ج ـــــالبنوك المتخصصة:

هي بنوك تختص في تمويل الاستثمارات طويلة الآجال و سياستها الاقراضية تابعة للسياسة الاقتصادية و القدرة المالية للدولة و هي تخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، فقد نجد بنوك زراعية تكون مختصة في تمويل الاستثمارات الزراعية أو بنوك صناعية تكون مختصة في تمويل الاستثمارات الصناعية و بنوك تمويل التجارة الخارجية تخصص في تمويل التجارة الخارج إلى غيره من القطاعات الأخرى.

---

[1] صبحي تادريسفريضة، " **النقود والبنوك** " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص 142 .

[2] الطاهر لطرش ،" **تقنيات البنوك** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 6 ، ص 11 .

[3] د . فلاح حسين الحسيني مؤيد عبد الرحمن الحوري ، " **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر** " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط3 ، 2006 ، ص 26 .

[4] الطاهر لطرش ، نفس المرجع السابق ، ص 12 .

[5] مصطفى رشدي شيحة ، **الاقتصاد النقدي والبنكي** ، الدار الجامعية مصر ، ط ، 1985 ، ص 194 .

[6] د. صبحي تادريس فريضة ، مرجع سابق ، ص 124 .

وفيما يلي نذكر مختلف أنواع البنوك المتخصصة:

ـــــ بنوك التنمية الصناعية:

هي بنوك تختص في إنشاء و تدعيم مختلف الصناعات و تعتمد على رأس مالها و ما تمكنت من الحصول عليه من القروض من البنك المركزي أو بنوك أخرى.

ـــــ بنوك التنمية الزراعية:

تختص هذه البنوك في تمويل نفقات الزراعية و هذا بمنح قروض قصيرة الأجل لشراء الآلات الزراعية و رفع الكفاءة الإنتاجية بمنح قروض متوسطة الأجل و كذلك منح القروض طويلة الأجل من أجل استصلاح الأراضي.[1]

ـــــ البنوك العقارية:

هذه البنوك تمويل أنشطة الخاصة بالبناء والتشييد والمساهمة بتدعيم الهياكل والعقارات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة، هذه المصارف تقوم بتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية إلى المواطنين بهدف إنشاء المساكن

والعقارات وغيرها وغالبا ما تقدم قروضها لآجال طويلة تتجاوز العشر سنوات.[2]

ـــــ بنوك التجارة الخارجية:

هي بنوك مختصة في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، وفي العديد من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة بشركات اعتماد التصدير بهذه الوظيفة.

د ـــــالبنوك الاستثمارية:

هي البنوك التي لها مهمة تمول المشاريع الاستثمارية و كذلك تساهم في إنشاء المؤسسات و تجديد التجهيزات الإنتاجية و تعتمد في نشاطها على مصادر ثابتة و متعددة.[3]

ه ـــــبنوك الادخار:

[1] محمد سعيد أنور سلطان ، **" إدارة البنوك "** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 1993 ، ص 22 .

[2] محمد سعيد أنور عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 22 .

[3] محاضرات دكتور سنوسي ، **مقياس المنتوجات البنكية** ، ماستر 1 ، تخصص بنوك وتأمينات ، السنة الجامعية 2014 ـــــــــــ 2015 .

وتسمى أيضا ببيوت الادخار، حيث يرتكز نشاطها على أساس تجميع المدخرات من الإفراد و العائلات وهي بذلك تنمي الوعي لدى هؤلاء الأفراد و العائلات على السواء بأهمية و ضرورة ادخار أموالهم.

و ـــــ البنوك الإسلامية:

هي مؤسسات مالية لا تتعامل بالفائدة أخد وعطاء و هذا التعريف يفرق بشكل واضح بين البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك.[1]

ن ـــــ البنوك الشاملة:

هي البنوك التي تسعى إلى تنمية مواردها المالية من خلال تنويع و اختلاف معاملاتها مع مجموعة من قطاعات بدلا من الاقتصار على قطاع بعينه، و هو شكل تنظيمي من أشكال البنوك التي ظهر عقب الظروف المريرة التي مر بها العالم خلال فترة الكساد العظيم و التي تبعتها ظروف لا تقل مرارة خلال الحرب العالمية الثانية و ما بعدها.

في ظل التنويع الذي تقوم عليه فلسفة البنوك الشاملة يتوقع حدوث انخفاض في المخاطر التي يتعرض لها البنك دون أن يترك ذلك اثر سلبيا على العوائد المحققة.[2]

ثانيا : أهمية البنوك:

من تعريف المنشأة المالية تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفيرات المحققة من الحجم الكبير و ذلك بما يلي:

- ـــــــــ بدون هذه الوساطة التي يقوم بها البنك يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب بنفسه بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- ـــــــــ بدون المصارف قد تكون المخاطرة أكبر بنسبة لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.
- ـــــــــ نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يمكن الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.
- ـــــــــ يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

[1] عبد الرحمان يسر أحمد ،**اقتصاديات النقود والبنوك** ، مصر القاهرة ، الدار الجامعية ، 2003 ، ص 87 .
[2] هندي منير ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 60،63،68 .

- ـــــــــ تمكن وساطة البنوك من زيادة سيولة الاقتصاد عن طريق تقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- ـــــــــ بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر و عائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.
- ـــــــــ تشجع الأسواق الأولية التي تستثمر، و تصدر الأصول المالية التي يحجب عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.[1]
- ـــــــــ كما أن منع القروض له تأثيره الكبير على النفاق الاستهلاكي، و الاستثماري، و من ثم يؤثر على الدخل القومي و مستوى التشغيل، و معدلات البطالة.
- ـــــــــ حجم القروض و فوائدها و التي تتمثل في أسعار الفائدة له تأثير كبير على مستوى التضخم.
- ـــــــــ كما تتمثل ودائعها مكون أكبر في عرض النقود، و ذلك يمكنها من خلق نقود إضافية، و يترتب على ذلك آثار اقتصادية (مثل تأثيرها على الإنتاج و الأسعار، و مستوى الاستهلاك).[2]

ثالثا :وظائف البنوك:

ـــــ البنك المركزي:

يقدم البنك المركزي مجموعة من الوظائف و التي تميزه كمؤسسة نقدية عن غيرها من المصارف وهي:

بنك الإصدار :تعتبر وظيفة الإصدار أوراق البنوك أول وظائف البنك المركزي وكان إنفراد البنك المركزي بامتياز إصدار أوراق النقد من العوامل التي تميزه عن البنوك التجارية العادية و استنادا إلى هذه الوظيفة زادت مكانة البنك المركزي عندما أصبحت الأوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبرام غير محددة وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها.[3]

وكيل الحكومة و مستشارها المالي: تقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة و مستشارها المالي في المسائل المالية و ذالك بتقديم قروض مؤقتة للحكومة بانتظار جباية الضرائب أو الاقتراض الجمهور كما يقدم سلفا غير عادية في أوقات

[1] د.محمد فتحي البديوي ، " **إدارة البنوك** " ، المكتبة الأكاديمية ، ط1 ، 2012 ، ص 20 .

[2] د.عبد الوهاب يوسف أحمد ، " **التمويل** " **إدارة المؤسسات المالية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ـــــــ الأردن ، ط1 ، 2008 ، ص 151 .

[3] د.صبحيتادريس فريضة ، " **البنوك والنقود** " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص 124 .

الكساد و الحرب و الطوارئ و يقوم بتنفيذ المعاملات التي تتضمن بيع و شراء المعاملات الأجنبية لها.كما يقوم بدفع الفوائد وتسديد قيمة القروض نيابة عن الدولة .[1]

الملجأ الوحيد و الأخير للإقراض: تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف البنك المركزي لأنها تعمل على استقرار الجهاز المصرفي خصوصا في أوقات الأزمات و بموجبها يستطيع البنك المركزي تقديم التسهيلات المالية إلى المصارف التجارية في أوقات الأزمات و الطوارئ و هذه المساعدة عن طريق الإقراض و خصم مالديها من أوراق تجارية و مالية.

الرقابة على الائتمان: يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة أي الرقابة على الائتمان من خلال ما يسمى بالسياسة النقدية و لهذه السياسة أدواتها الخاصة بها و التي يستخدمها البنك في عرض النقد.[2]

وتتمثل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان كتالي:

ـــــــــ زيادة أو تخفيض أسعار خصم الفائدة.

ـــــــــ تخفيض أو زيادة الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ بها المصارف التجارية و من أجل تقليص أو توسيع قدرتها على منح الائتمان.

ـــــــــ إصدار التعليمات بالمصارف فيما يتعلق بعملياتها الإقراضية و الاستثمارية .

ـــــــــ تنظيم متطلبات هامش الضمان أي القروض التي يقدمها البنك المركزي إلى عملائه.

ـــــ **البنك التجاري**: يقوم البنك بمجموعة هامة من الوظائف و هي كالتالي:

قبول جميع أنواع الودائع: وتتمثل في الودائع لأجل و الجارية و التوفير شهادات الإيداع التي تمثل مجال استثماري بالمدخرين قصيرة الأجل و بالتالي فهي تتيح المدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم .

منح مختلف القروض و السلفيات: سواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل ،هو ما يتيح فرصا متنوعة المقترض و توفر لهم الحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات (صناعة،تجارية، خدماتية).[3]

عملية خصم الكمبيالات و السندات: الخصم عملية ائتمانية بمقتضاها يضع البنك تحت تصرف عميله ورقة تجارية، كمبيالة أو سند إذني دون انتظار أجل السداد و يقوم البنك بتحمل الدين و تحصيل الورقة التجارية من المدين بقيمتها في موعدها.

---

[1] د.ضياء مجيد ، " **اقتصاديات النقود والبنوك** " ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، ص 252 .

[2] د.زكرياء الدوري ـــــــ د.ياسرالسمرائي ، " **البنوك المركزية والسياسات النقدية** " ، دار الباسوردي العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 98 .

[3] د.طارق طه ، " **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت** " ، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية ، 2004 ، ص 52 .

فتح الاعتماد: الاعتماد هو اتفاق يتعهد البنك بمقتضاه لشخص مفتوح الاعتماد لمصلحة بوضع مبالغ تحت تصرفه بحد أقصى معين و ذلك لمدة محددة و يأخذ فتح الاعتماد شكلا بسيطا و عاديا أو شكل حساب جاري.

المطلب الثالث: تطور النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات المختلفة

الأول: النظام المصرفي قبل الإصلاحات المصرفية

ـــــ النظام المصرفي قبل الإصلاحات (1962 ـــــ 1965) :

ـــــــــ إن قواعد النظام المصرفي الجزائري كانت تعتمد أساسا على قواعد النظام الفرنسي ، بل كان بنك الجزائر يعمل لتمويل مشاريع المعمرين لذا عملت بلادنا كل مجهداتها منذ الاستقلال على استرجاع سيادتها المالية و النقدية وهكذا أنشأت الهياكل اللازمة للخروج من دائرة الفرنك الفرنسي لتستقل بالسلطة النقدية. فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري 13 ديسمبر 1963 وبذلك حدوث انفصال جزئي بين السلطات النقدية الجزائرية و الفرنسية.[1]

ـــــــــ ولقد تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 07 ماي 1963 الذي يقوم بتمويل الاستثمارات المتوسطة وطويلة الأجل ، وتغيرت تسميته من الصندوق إلى بنك الجزائر للتنمية(BAD)في 1972.[2]

ـــــــــ كما تم إنشاء بنك متخصص في تمويل السكن و هو الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط (CNEP) في 10 أوت 1964 و لكن القرار الأكثر دلالة على تطور نظام التمويل الوطني ، يؤكد على التوجيه الاستقلالي للبلاد وهو إصدار العملة الوطنية هي الدينار الجزائري في 12 أفريل 1964.

ـــــ مرحلة التأميم 1966 ـــــ1668 :

و يمكن أن يطلق عليها مرحلة إنشاء البنوك التجارية و في هذه المرحلة تميزت البنوك الأجنبية بتأميم و التي أعطت ميلاد بنوك تجارية عمومية جزائرية و التي تتمثل في (BNA) (CPA)(BEA) وهي بنوك تخصصت كل واحد منها في مجالات معينة من النشاط الاقتصادي.

أ ـــــ البنك الوطني الجزائري BNA:

[1]Amour Benhalima , le système , textes et réalité , éditionDahleb , 1996 , p 49 ـــــــــ 50 .

[2]شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية 04 ، 2008 ، ص 57 ـــــــــ 58 .

فهو أول بنك تجاري جزائري أنشئ في 13 جوان 1966 ، ليكن أداة للتخطيط المالي ودعامة القطاع الزراعي والفلاحي. و من أهم الأنشطة الوظيفية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية (إيداع و اقتراض) تحويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا أو زراعيا تبعا لمبدأ التخصيص في النظام المصرفي الجزائري.

يعتبر تأسيس هذا البنك عن رغبة وإدارة استقلالا السلطات السياسية الاقتصادية الجزائرية.

أ ـــــ القرض الشعبي الجزائري CPA:

تأسس بمقتضى المرسوم الصادر في 29 ديسمبر 1966، فهو يعتبر ثاني بنك تجاري أسسته الجزائر بعد الاستقلال وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي الجزائري، وهران و عنابة، قسنطينة.

والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي اندمجت فيه 4 بنوك أجنبية أخرى هي :

ـــــــــ البنك ألشبعي التجاري و الصناعي الوهراني.

ـــــــــ البنك ألشبعي التجاري و الصناعي الجزائري.

ـــــــــ البنك الجهوي التجاري و الصناعي لعنابة .

ـــــــــ البنك الجهوي الشعبي الجزائري.[1]

فهو يقوم بدور الوسيط للعملات المالية للإدارة الحكومية من حيث الإصدار، الفوائد تقديم قروض للإدارات المحلية، وتمويل مشتريات الدولة، كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك، بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى.

أ ـــــ بنك الجزائر الخارجيBEA:

تأسس بنك الجزائر الخارجي بتاريخ 01 أكتوبر 1967 فهو ثالث وآخر بنك تجاري تم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي و تم إنشاؤه بضم خمسة بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، الشركة العامة، بنك باركليز ، قرض الشمال، بنك الصناعة الجزائرية والمتوسط.[2]

أما التخصص الأصلي لبنك الخارجي الجزائري هو التحكم في عمليات التجارة الخارجية وتمثيل الدولة على المستوى الدولي ويضمن تمويل المؤسسات الموطنة على مستوى شبابيك وخاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي والصناعات التحويلية.

---

[1] الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص 189 .

[2] AbdelkarimNAAS , le système bancaire algérien , maison de LAROSE , Paris , France , 2003 , p 51 .

ـــــ مرحلة إصلاحات السبعينات والثمانينات

أ ـــــ مرحلة إصلاحات السبعينات:

قامت إصلاحات 1971 على مبدأ مركز النظام المالي للاقتصاد في يد الخزينة العمومية، وهذا المبدأ تحكمه 3 اعتبارات تتمثل في:[1]

ـــــــ ضرورة انسجام نظام التمويل مع الفلسفة العامة التي يقوم عليها تنظيم الاقتصاد الوطني القائم على النهج الاشتراكي.

ـــــــ مركزية نظام التمويل تعاظم مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول ضمانا لمبدأ الانسجام.

ـــــــ تعاظم أهداف الاستثمار استوجب تكييف نظام تمويل يناسب و تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على مركزية التمويل.

وابتدءا من سنة 1978 تم التراجع عن الإصلاحات التي جاءت بها إصلاحات 1971 بمرسوم 78/13 في ديسمبر 1978. فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل، حيث حلت " الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل".[2]

أ ـــــ مرحلة إصلاحات الثمانينات:

ب ـــــ 1مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982 ـــــ 1985):

انطلقت الإصلاحات الهيكلية لقطاع الاقتصاد مع بداية الثمانينات و قد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (80 ـــــــ 1984) مع تغير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام اللامركزية ، و لم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي و حسب حيث عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من :

ـــــــ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، تأسس في مارس 1982 تحت مرسوم 106/82.

ـــــــ بنك التنمية المحلية (BDL)، أنشئ في 30 أفريل 1985.[3]

---

[1] طاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 176 ـــــ 177 .

[2] الطاهر لطرش ، مرجع سابق ذكره ، ص 182 .

[3] جلولي نسيمة ، مذكرة ماجستير " **مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية** " مقررات إتفاقية بازل 2 المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك ، 2012/2011 ، ص 112 .

الشكل01 : إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر

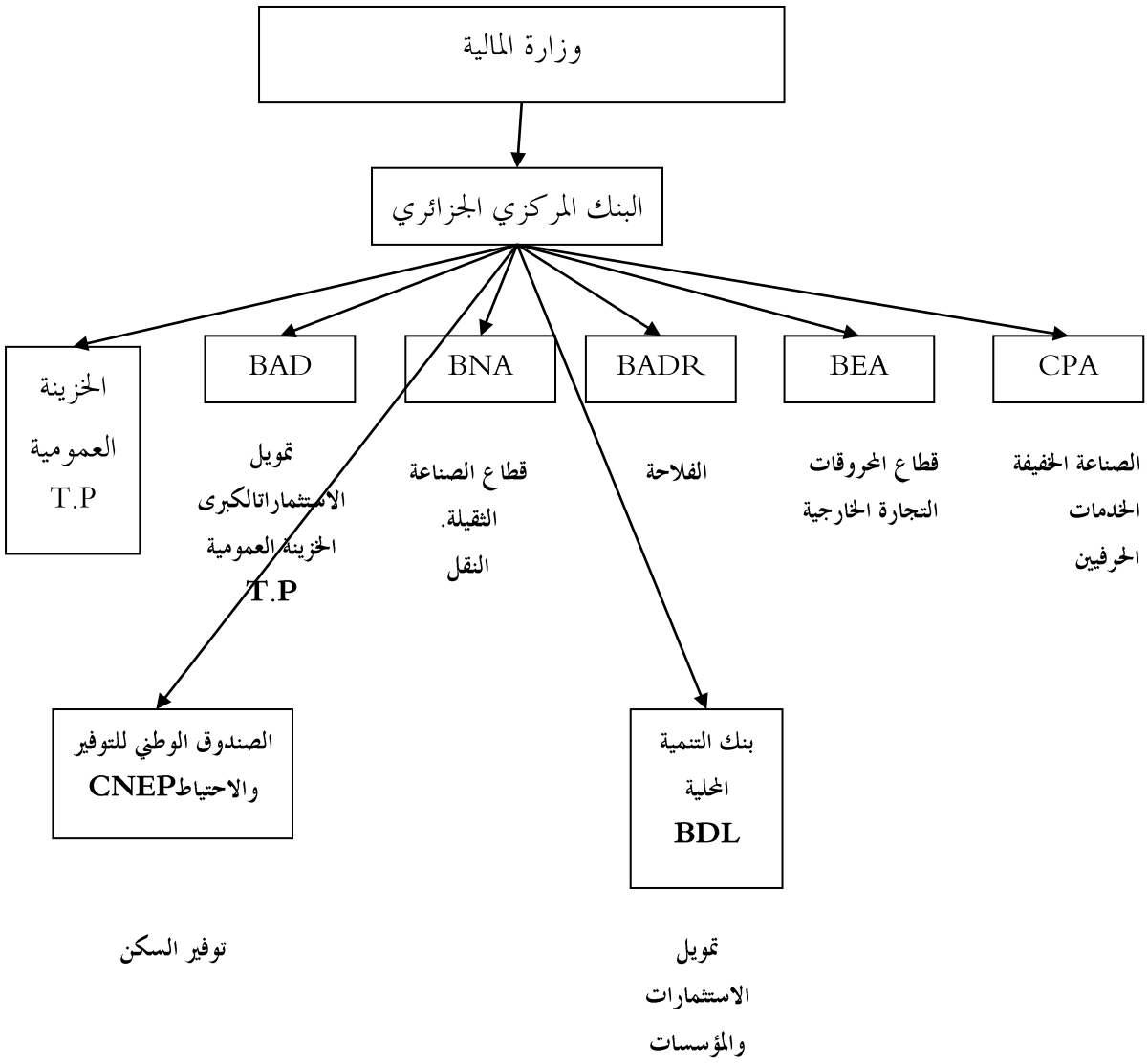

المصدر: مفتاح صالح، أداء مرجع سابق ذكره، ص **112**.

ب ـــ 2 اصطلاحات 1986 ـــ 1990:

ـــ إصلاح 1986 قانون النقد والقرض:

في سنة 1986 تم انهيار أسعار البترول، فواجهت خزينة عدة مشاكل مالية من ناحية التمويل ومن ناحية دورها كأداة لضبط الاقتصاد، ومن هنا بحثت عن مصادر أخرى لتمويل المؤسسات العمومية، وهنا كان بداية دور البنك المركزي مهما في مرقابه سياسة منح القروض بهدف استقرار العرض النقدي، لأن الخزينة لم تتحكم في منحها للقروض فكانت تمنحها بطريقة فوضوية للمؤسسات العمومية[1]. ولهذا شرعت الدولة في بداية الثمانينات في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات وعملية التطهير المالي، وبهذا الشأن صدر القانون المتعلق بنظام البنوك والقروض بموجب الأمر رقم 86/12 المؤرخ في 19 أوت 1986، بحيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وهذا مما جاء فيه[2]:

ـــــــ تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع.

ـــــــ منح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها.

ـــــــ تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية.

ـــــــ يتولى تسيير وسائل الدفع.

ـــــــ تساعد على تقديم جميع الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاط زبائنها.

حسب المادة 18 تقدم مؤسسة قرض كل مؤسسة لا تجمع بمقتضى قوانينها الأساسية إلا في أصنافها من الموارد ولا تمنح من القروض إلا التابعة لهدفها.

حسب المادة 37 يمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة العمومية ديونا على الحساب...

بالنظر إلى هذه المواد يتضح أن البنك المركزي استعاد دوره كبنك من جهة، وتقلص دور الخزينة في نظام التمويل من جهة أخرى.

البنك المركزي ومؤسسات القرض:

[1] Mohammed gharnout, Grises Financières et faillites des banque Algérienne éditions GAC, Alger, 2004, p20.
[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 194.

ينقسم قانون النقد والبنك المؤسسات المالية إلى البنك المركزي وإلى البنوك التي تصنف حسب نشاطها، وتعد هذه المؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

لجنة الرقابة لعمليات البنوك عوض اللجنة التقنية للبنوك والتي يتمثل دورها في مراقبة عمليات النظام المصرفي والمالي أي العمليات التي يقوم بها البنك المركزي والبنوك الأخرى، لقد أدخل القانون تعديلات في مجال الضمانات التي تحفظ المودعين، فالودائع لدى مؤسسات القرض هي مغطاة بالسر المصرفي وتستفيد من ضمان القانون.[2]

ـــــ قانون 1988 وتكييف الإصلاح :

أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها قانون 88/06 تمثلت فيما يلي:

ـــــــــ دعم دور البنك المركزي في إعداد وإدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي مع إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

ـــــــــ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.

ـــــــــ يمكن لمؤسسات القرض أن تطلب قروض من السوق الداخلي أو الخارجي.

ـــــــــ يمكن لمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف أموالها لاقتناء أسهم وسندات تصدرها مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني أو خارجه.

ومن هنا بدأ الاندماج في اقتصاد مبني على أساس ميكانيزمات السوق "الاقتصاد الحر" مما جعل المؤسسة المصرفية تعتبر وسيلة لتنفيذ السياسة الحكومية، و لم تعطي أي نتائج لكونها تتم في إطار المخطط. هي لا تسمح للمؤسسات بتطوير إنتاجيتها ولا البنوك بالقيام بوظائف الوساطة. فبرزت الرورة في إعادة النظر في تسيير الهياكل الفاعلة في النظام المصرفي قصد تمكينه من القيام بدوره الكامل في عملية الوساطة وضمان تدخله بأحسن وأنجع السبل في الحياة الاقتصادية.

وفقا لذلك تم انتقاء أهم الأحكام التي جاءت بها القوانين 1986 و 1988 وإصدار قانون جديد ما يعرف بقانون النقد والقرض في 1990 وذلك لتجسيد عمليات الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

---

[1] محفوض لشعب، **الوجيز في النظام المصرفي الجزائري**، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص38.

[2] المادة 26 من القانون رقم 86/12، المؤرخ في 19 أوت 1986.

تميزت فترة السبعينات وحتى التسعينات فيما يخص النظام المصرفي الجزائري فيما يلي[1]:

ـــــــــ محدودية صلاحيات البنك الجزائري.

ـــــــــ سيطرة الخزينة العمومية على مجمل عمليات التمويل التي هي أساسا من مهام البنوك التجارية.

ـــــــــ شمولية صلاحيات وزير المالية والتي وصلت لدرجة تحديد أسعار الفائدة الموكلة أساسا للبنك المركزي.

ـــــــــ طبيعة ملكية البنوك التجارية والتي كانت ملكا للدولة، حيث كانت مجرد أداة للتنفيذ سياسات الحكومة.

ـــــــــ ضعف معدلات الفائدة التي لم تكن تشجع عملية الادخار.

اقترحت مهنة البنوك التجارية على جميع الموارد وتخصيصها أو توجيهها وفق ما ينص عليه المخطط الوطني للقرض والمتضمن ضمن الخطة الوطنية للتنمية.

عرفت الفترة 1987 ـــــــــ 1988 إلغاء الحكومة لقرار تخصيص بنوك معينة تتعامل مع قطاعات معينة والسماح للمؤسسات المالية بأن تعمل في مجالات مختلفة، وفي 1989 تم إنشاء سوق النقد بين البنوك التجارية.

أنشأة هيئات رقابة على النظام المصرفي وهيئات استشارية أخرى، إلا أن هذا القانون كانت فعاليته ضعيفة على المستوى البنكي وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية، كما لم يتمكن من مواجهة أزمة الدفع الناتجة عن السقوط المفاجئ لأسعار البترول 1986، وكان يخلو من اصدار مراسم تطبيقية، مما جعل السلطات إلى تعديله وإتمامه بنصوص جديدة تمثلت في قانون 88/06.[2]

4 ـــ النظام المصرفي الجزائري في ضوء قانون النقد والقرض:

أولا: قانون 10/90

يشكل قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها مند 1988 من طرف السلطات، وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق،جاء هذا القانون والذي أعاد تعريف لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل قانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي سائل المفعول في مختلف بلدان العالم فقد تغير جذريا من خلال عملة المصرفي وعلى مستوى القواعد والتعامل، فقد

[1] بورمة هشام، نفس المرجع السابق، ص 27 ـــــ 28 .

[2] بلعزوزبن علي، نفس المرجع السابق، ص183 ـــــ 184 .

ارتبطت قواعده ارتباطا وثيقا بسابقه، غير أنها كانت أكثر تحكما ووضوحا، ويهدف التنظيم الذي جاء به هذا القانون إلى مجلس النقد والقرض، بنك الجزائر ـــــــــ اللجنة المصرفية.

ثانيا: مبادئ قانون 10/90:

1 ـــ الفصل بين الدائرة الحقيقية والنقدية[1]: يبني هذا القانون مبدأ الفصل بين السلطات النقدية والسلطة الحقيقية بمعنى أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المنفذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ومن خلال هذا المبدأ تسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف:

ـــــــــ استفادة البنك المركزي لدورة في قمة النظام النقدي المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.

ـــــــــ تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية مكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.

ـــــــــ خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

2 ـــ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: يعد تبني قانون النقد والقرض لهذا المبدأ، أصبحت الخزينة مقيدة في لجوءها إلى عملية الإصدار النقدي، أي منح تدخل صلاحيات الخزينة مع صلاحيات البنك المركزي فالخزينة في السابق كانت تلعب دورا أساسيا في الحصول على التمويل اللازم وذلك باللجوء إلى الموارد المتأنية عن طريق الإصدار النقدي.[2]

3 ـــ الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض[3]: بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

ـــــــــ تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ـــــــــ أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

ـــــــــ استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.

ثانيا: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض.

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 196-197.

[2] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (الدراسة التجريبية الجزائرية)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2011/2010، ص11.

[3] الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 198.

1 ـــــ أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض في 2001:

جاءت المادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض حيث أن المادة 23 تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي.

ولا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة عمدتهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات طابع نقدي أو مالي أو اقتصادي.[1]

جاءت المادة 13 من الأمر 01/01 لتلغي أحكام المادة 228 من قانون 10/90 والتي تنص على أنه يعين محافظ لمدة 6 سنوات ونوابه 5 سنوات ويمكن تجديد ولايتهم مرة واحدة فقط، ويمكن إحالتهم بمرسوم رئاسي بسبب العجز أو الخطأ الفادح.

2 ـــــ هيكل واقع النظام المصرفي انطلاقا من قانون 2003:

أ ـــــ الاستقرار المالي للبنوك:

تقوم الجزائر بسلسلة من الاصطلاحات التي تشمل المنظومة المصرفية من أجل دعم سلامة البنوك والمؤسسات المالية، وينعكس ذلك في الأمر 11/03 بتاريخ 2003/08/26 الذي يعيد النظر في بع الأحكام القانونية التي جاء بها القانون رقم 10/90.[2]

أ ـــــ الاعتماد على الأسس الرئيسية لدليل الحسابات الواجب أن يلتزم بها[3]:

ـــــــ الشمولية والتفضيل المناسب

ـــــــ الدقة في اختيار أسماء الحسابات و اختيار الأسلوب المناسب والذي على أساسه يتم تحديد طريقة إعداد الدليل المحاسبي.

أ ـــــ استخدام التكنولوجيا المصرفية:

لا يزال استخدام البطاقات المصرفية ضعيف في السوق الجزائرية، بحيث أن هذا التأخر في استعمال أنظمة الدفع الالكترونية لدى البنوك الجزائرية جعل 80% من المعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا، وبالنسبة للعمل المصرفي عبر الانترنت فإن البنوك

[1] مولود ميدان ، **قانون النقد والقرض** ، دار بلقيس 2009 ، ص 06 .

[2] طارق عبد العال، **اندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية 1999، ص65.

[3] فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران للعلوم الاقتصادية، 2010-2011. ص90.

الجزائرية مازالت بعيدة عن استخدامه، حيث أن معظم البنوك تمتلك مواقع عبر الانترنت غير أنها مواقع تعريفية وليست لتقديم الخدمات المصرفية.[1]

3 ـــ الأمر رقم 10 ـــ 04 : .

جاء الأمر 10 ـــــــ 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والائتمان وتتمثل هذه النقاط التي تطرق إليها فيما يلي[2]:

ـــــــ اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

ـــــــ تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

يتكون النظام المصرفي الجزائري حاليا من:

ـــــــ 20 بنكا تجاريا منها 06 عمومية، وبنك مختلط و 13 بنك خاص أجنبي.

ـــــــ 09 مؤسسات مالية.

ـــــــ 07مكاتب تمثيل.

المبحث الثـــــــاني: التجـــارة الخـــــارجية و علاقتـــها بالبنـــــوك

تمهيد:

التجارة الخارجية هي عبارة عن تبادل السلع و الخدمات فيما بين الدول إذ أن هدفها الأساسي يتمثل في توفير هذه السلع و الخدمات لتلبية الحاجات المحلية ، و تحتل التجارة الخارجية مكانة أساسية و رئيسية في الدول إذ أنها تعتبر الأساس في الاقتصاد الوطني ، فهي تحتاج إلى تمويل دائم من أجل ضمان استمرارها ،و هذا التمويل يمنح من طرف البنوك .

و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى عموميات حول التجارة الخارجية من تعريف و أهمية ، أيضا نلجأ إلى تمويل التجارة الخارجية وأخيرا سنبرز علاقة البنوك بالتجارة الخارجية.

[1] بالرقي تيجاني و حمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية المنعقدة خلال الفترة 18-20 أفريل 2010دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص288-289.

[2] سليمان ناصر و آدم حديدي، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية** ، عدد 02، جوان 2015، ص 15

المطلب الأول:ماهية التجـــــارة الخـــــــارجية

1 ـــ مفهـــــوم التجـــــــارة الخـــــــارجية :

تعريف التجارة الخارجية: تعتبر عنصرا مهما في الاقتصاد الوطني لأية دولة كانت , حيث تسعى كل دولة إلى الحصول على اكبر ربح ممكن من التجارة الخارجية ، و هذا من خلال الوصول إلى فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، فالتجارة تشكل مكسب ثمين لدفع نشاطات المبادلات التجارية الخارجية و توجيهها حسب ما تمليه المصلحة ، و هي تعتبر ضمانا للتمويل السليم للاقتصاد بتكاليف منخفضة و هذا عند تسجيلها لنتائج ايجابية و ذلك لا يكون إلا وفق استراتيجيات نافعة لتلك الدولة . [1]

إذن التجارة الخارجية هي التي تتم بين الدول من خلال عملية التصدير و الاستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات و الموارد من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية و مالية محددة.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن الوصول إلى تعريف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري التي تتم من دولة الى دول العالم الأخرى ، و تشمل عملية التبادل هذه السلع المادية ، الخدمات ، نقود و أيدي عاملة.

وبصفة عامة يمكن القول أن التجارة الخارجية تمكن الدول من إشباع رغباتها من خلال الحصول على بعض السلع و الخدمات بأسعار أرخص من إنتاجها بنفسها.

2 ـــ أسباب قيـــــــام التجـــــــــــــارة الخـــــــــــارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل هذه الأسباب في:

ـــــــــ ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات.

ـــــــــ اختلاف تكاليف الإنتاج للسلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة .

ـــــــــ اختلاف مستوى التكنولوجيات من دولة لأخرى .

ـــــــــ عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي .

ـــــــــ وجود فائض في الإنتاج.

---

[1] سامي قاسي ،**دور البنوك في تطوير التجارة** ، ليسانس تطبيق فرع تجارة دولية ، جامعة الجزائر ، دفعة 2004 ، ص 13 .

ـــــــــ الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.

ـــــــــ رفع مستوى المعيشة.

3 ـــ أهمية التجـــــــــارة الخـــــــــارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة ، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختبارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار و تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وبالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانية الإنتاجية المتاحة و قدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد.

ـــــــــ كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية ، و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية .

ـــــــــ وأيضا التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و مستواه.[1]

ـــــــــ تساعد في الحصول على مزيد من السلع و الخدمات بأقل تكلفة.

ـــــــــ تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.[2]

أيضا لها أهمية من الناحية الاجتماعية تتمثل في :

*زيادة رفاهية الأفراد و الارتقاء بالأذواق و إشباع الحاجات و إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم و التقنيات.

و من الناحية السياسية :

*إقامة العلاقات الودية و الصداقة مع الدول الأخرى .

[1]– رشاد عصار و آخرون ،**التجارة الخارجية** ، مرجع سابق ص 13

[2]عبد المطلب عبد المجيد ، **النظرية الاقتصادية** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر الاسكندرية سنة 2000،ص 373 .

*جعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة و بذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة.[1]

المطلب الثـــــــــــاني :تمويـــــــــــل التجـــــــــــارة الخـــــــــــارجية

1 ـــ تمويـــــــــــل البنـــــــــــوك للتجـــــــــــارة الخـــــــــــارجية:

يعرف التمويل على أنه توفير الموارد المالية لإنشاء مشروع استثماري و تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية بقصد إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية.[2]

أما المقصود بتمويل البنوك للتجارة الخارجية هو أن هذه البنوك تمنح تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال للمنشآت الصناعية لكي تعتمد عليها في تصدير الإنتاج المتخصص من حيث الكم ، و شراء المواد الأولية و السلع الوسيطة من أجل القيام بهذا الإنتاج ، و فضلا عن هذا فإن هذه البنوك تقوم بفتح اعتمادات من أجل القيام بعملية المقايضة و التبادل الثنائي مع الدول الأخرى، و تعقد اتفاقيات لازمة مع البنوك القائمة في الدول الأجنبية و هذا النوع من البنوك يعتمد في تمويل عملياته على موارده التي تكون من حصيلة العملات الأجنبية الواردة للدولة و من التسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها البنوك الأجنبية.[3]

و من أنواع التمويل الرئيسية في عمليات التجارة الخارجية هي :

ـــــــــ تمويل الصادرات

ـــــــــ تمويل الواردات

ويكون هنا التمويل بعملة المصدر أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل ، ففي حالة تمويل الصادرات تتحمل الشركة ما تنتج من مخاطر و تكاليف و لكن يكون مربحا في حالة أن تكون قيمة العملة الأجنبية مرتفعة فالتمويل الدولي يمكن أن يكون بعملة المستورد أو عملة المصدر أو أي عملة أخرى.

ومن هنا يحتاج البنك التجاري إلى إقامة علاقات عملية وطيدة مع البنوك الأجنبية من أجل القيام بمختلف العمليات المصرفية لصالح أشخاص مستفيدين في الخارج بناء على طلب عملائه المحليين.[4]

1 ـــ وســـــــــــــائل الدفع التقليـــــــــــــدية:

[1] رعد حسن المرن ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، دار الرضي للنشر سنة 2001،ص57.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة،**النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية** ، دار النهضة العربية سنة 1992،ص 215.

[3] محمد سعيد أنور سلطان ،**إدارة البنوك** ،قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة الإسكندرية دار الجامعة الجديدة 2005.

[4] بن عنبمة سميرة و بن منصور إيمان ،**تقنيات تمويل التجارة الخارجية** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر 2011/2010 ص 69 .

هي عمليات قصيرة الأجل تتمثل في:

*الدفع عن طريق الأوراق التجارية

*وسائل الدفع المباشرة

الدفع عن طريق الأوراق التجارية: الأوراق التجارية هي صكوك (محررات مكتوبة) قابلة للتداول ، تتمثل حقا نقديا يستحق الدفع بمجرد الإصلاح (أي بمجرد تقديمه) أو بعد أجل قصير أو طويل وجرى العرف على قبولها كـــأداة وفاء وأنواعها هي الكمبيالة ، الشيك و السند.

وأهم خصائصها أنها قابلة للتداول بين الناس بطريق التطهير أو بطريقة المداولة المباشرة تمثل قدرا مستحقا من المال لأنها تتضمن دفع المبلغ معين من أصل معين و في وقت محدد لصالح مستفيد آخر.

كذلك تمثل دين مستحق للدفع بمجرد الطلب أو بعد أجل بحيث يستطيع حاملها أن يضعها في أحد البنوك بغرض تحصيلها لصالحه.

و من أنواعها ما يلي:

ـــــــــ **السفتجة (الكمبيالة) : la lettre de change**

هي صك (محرر) مكتوب وفق أوضاعه الشكلية ، حددها القانون قابلة للتداول ، و تتضمن ثلاث أطراف وهم : الساحب و المسحوب عليه و المستفيد ، و يتم فيها أمر بالدفع غير مشروط من الساحب إلى المحسوب عليه بأن يدفع مبلغ من المال في تاريخ محدد أو بمجرد الاطلاع إلى الطرف الثالث و هو المستفيد أو حامل الصك.

و لكي تكون السفتجة قانونية يجب أن تحتوي على البيانات التالية :

ـــــــــ ذكر السفتجة باللغة المستعملة في تحرير السند

ـــــــــ توقيع الساحب

ـــــــــ أسم المسحوب عليه

ـــــــــ اسم المستفيد

ـــــــــ تاريخ إنشاء السفتجة و مكانها

ـــــــــ مبلغ السفتجة

ـــــــــ تاريخ الاستحقاق و مكانه

ـــــــــ تحديد مقابل الوفاء نقد أو بضاعة

ـــــ الشيك: le cheque

الشيك هو أمر مكتوب وفقا لأوضاع معينة حددتها الأنظمة ،عليه أن يدفع بمقتضاه أو بمجرد الاطلاع عليه مبلغا معينا من النقود للساحب أو لشخص معين لحامله

يذكر في هامش الشيك رقم الحساب الجاري ، اسم صاحبه و امضاء الساحب .[1]

و يجب أن يشمل الشيك على بيانات معينة حددتها كل دولة في أنظمتها كما يلي:

ـــــــــ كلمة شيك مكتوبة في متن الصك باللغة التي كتب بها .

ـــــــــ أمر غير معلق على شرط بوفاء معين من النقود .

ـــــــــ اسم من يلزم بالوفاء (المحسوب عليه).

ـــــــــ مكان الوفاء.

ـــــــــ تاريخ و مكان إنشاء الشيك.

ـــــــــ توقيع من أنشأ الشيك .

ـــــــــ الساحب.

و من أنواع الشيك :

أ ـــــ الشيك المؤشر : يحرر من طرف البنك المستورد و هو التزام البنك المباشر بالدفع و يؤكد أن المؤسسة لها رصيد إيجابي في حسابها.

ب ـــــالشيك المؤكد: هو التزام إلى البنك عند تحرير الشيك و التأكد من أن هناك رصيد أي أنها تقدم تأكيد على أن الأموال كافية لمدة معينة و لعون اقتصادي معين.

ـــــ السند لأمر: billet a ordre

[1] بن عنبمة سميرة و بن منصور إيمان ، مرجع سابق الذكر ، ص 69 .

السند لأمر هو ورقة يتعهد بمقتضاها يسمى المحرر بأن يدفع مبلغ معينا من النقود بمجرد الطلب تاريخ معين الذي يتفق لشأنه و حامله.[1]

محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية مذكورة في القانون يتضمن تعهد من طرف محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل لتعيين الأمر لشخص آخر هو المستفيد و يختلف السند لأمر عن السفتجة من حيث الشكل إذ السفتجة تفترض وجود ثلاثة أشخاص عند تحريرها بينما السند لأمر لا يتضمن عن إنشائه إلا شخصين هما المحرر و المستفيد ويستند إلى وجود علاقة سابقة بين هذين الشخصين ، يصبح فيها المحرر مدينا للمستفيد فنشأ لأمره سندا يتعهد فيه بدفع قيمة الدين في تاريخ معين.

البيانات اللازمة للسند لأمره :

.كتابة السند في نفس النص و باللغة المستعملة في تحريره

.الوعد بالدفع في استحقاق معين

.تعيين المكان الذي يجب فيه الأداء

.اسم الشخص الذي يجب أن يتم الأداء أو لأمره

.تعيين المكان و التاريخ الذي حرر فيهما السند

.توقيع محرر السند أي الساحب

ـــــ وسائل الدفع المباشرة :

تعتبر وسائل الدفع المباشرة من أهم الطرق القديمة المتبادلة بين المتعاملين و المتمثلة في :

ـــــــــ الدفع تحت الطلب

ـــــــــ الدفع عن طريق التحويلات الدولية

ـــــــــ **الدفع تحت الطلب** : يقوم المشتري بالدفع بمجرد استلامه مستندات البضاعة من البنك ، و هو الوسيلة الأكثر بساطة تتطلب حضور الطرفين (المستورد و المصدر) عند التسديد و يخص مبالغ ضئيلة جدا و يستقبل في البلدان ذات العملة الغير قابلة للتحويل أو لها أزمة عدم الاكتفاء بالمعلومات الموجودة لديها.

[1] فريد الصلح ، موريس نصر ،**المصرف و الأعمال المصرفية**، الأهلية للنشر و التوزيع بيروت سنة 1998 ص 122 .

1 ـــــــــ الدفع بالتحويل المصرفي : هو عملية يقوم بها المصرف بأمر من المشتري لكي يقوم بتحويل مبلغ معين من المال بصالح المستفيد الذي غالبا ما يكون المصدر ، و مهمة التحويلات الدولية خاضعة إلى تطبيق الأسعار التي تتغير حسب الاتجاهات و كذلك حسب المبالغ المعينة فهذه الأسعار تدعى بحقوق عمولة الحوالات و هناك ثلاث طرق للتحويل عن طريق : التحويلات البريدية ، التحويلات عن طريق التلكس ، التحويل عن طريق شبكة سويفت.

***التحويل الدولي عن طريق البريد:**

هي عملية مضمونة مؤكدة بسيطة و الأكثر استعمالا و غير مكلفة و لكنها تعتبر أطول طريقة، و نعني به حصول المصدر على مستحقاته من طرف المستورد عن طريق الحوالات البريدية ، و هذه الأخيرة تمثل وسيلة تحويل الأموال المودعة في شبكة البريد.

و يعتبر هذا النوع من العمليات المؤمنة و السهلة و السريعة.

***التحويل الدولي عن طريق التلكس:**

هي طريقة تسمح بربح الوقت حيث يتحصل المصدر على قيمة السلعة في أسرع وقت و بصفة مؤكدة لأن التعامل يتم بين البنوك آخذا بعين الاعتبار عامل الثقة ، و هو الأكثر استعمالا على المستوى الدولي كما يعد أبسط و أسرع التحويل مقارنا بالتحويل البنكي.[1]

***التحويل الدولي عن طريق شبكة سويفت Swift:**

هو نظام عالمي لتحويل الأموال من مصرف آخر بحيث يتم إيداع مبلغ مباشرة في حساب الشخص المستلم على عنوانه البنكي. كلمة (Swift) التي تدل على النظام تتكون من الحروف الأولى لاسم منظمة عالمية مركزها في بلجيكا و يشارك في عضوياتها أغلب مصارف العالم و تمتلك أسهمها المصارف و المؤسسات المالية العالمية الأعضاء فيها.

و أهم الخدمات التي يقدمها نظام سويفت :

ـــــــــ حوالات الزبائن (أوامر الدفع)

ـــــــــ حوالات المصارف التنفيذية لتعزيز أرصدتها لدى مصارف المراسلة.

[1] بن عنيمة سميرة ، بن منصور إيمان ، مذكرة ماستر ، مرجع سابق ص 78 .

من مميزاته:

ـــــــــ سرعة انجاز الحوالات و وصولها إلى المستفيدين .

ـــــــــ توفير عنصر الأمان أقل تكلفة بالنسبة للتحويلات الأخرى .

ـــــــــ النظام يعمل على مدار 24 ساعة.

وشبكة (Swift) تحتوي على ثلاث (03) مستويات سير:

1ـــــــــ البنك مع حاسوبه.

2 ـــــــــ إشعار بوصول التحويل.

3 ـــــــــ مركز الاتصال.

كل رسالة إشعار منقلة عن طريق (Swift) لها رموز سرية لكل مستعمل.

اسم المرسل و المرسل إليه موجودان في أول الرسالة مرفق بنوع العملية المطلوبة.

3 ـــ وســـــــــائل الدفع الحديـــــــــــــــــثة:

في التجارة الخارجية هناك علاقات ما بين المؤسسات نفسها و علاقات بين البنوك المتعامل معها ، أي بين بنك المستورد و بنك المصدر في بلد آخر و تعتبر وسائل الدفع الحديثة أبرز التقنيات التي تستعملها البنوك للقيام بمختلف العمليات التجارية الدولية و بعبارة أخرى القيام بتسوية المشاكل التي تواجه المصدر و المستورد.

و هذه التقنيات هي:

الاعتماد المستندي

التحميل المستندي

وهذا ما سنتطرق إليه بشكل مفعل في المبحث الثالث و بالتفصيل أكثر الاعتماد المستندي الذي هو أساس بحثنا من الدراسة الميدانية في بنك CPA.

المطلب الثالث :قـــــــــــــــروض التجـــــــــــــــارة الخـــــــــــــــارجية

I.قروض التمويـــــــــــــــــل قصـــــــــــــــــير الأجـــل

1ـــ الاعتماد المستندي :

أ ـــــ **تعريفه** : الاعتماد المستندي هو تعهد خطي يصدر عن البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب عملية (المستورد) يتعهد بموجبه بدفع أو بقبول سحوبات أو كمبيالات مسحوبة من المستفيد ، أو يفوض بنكا آخر يقوم بالدفع نيابة عنه مقابل الإيفاء بكامل الشروط و التعليمات الواردة في متن الاعتماد.[1]

أطراف الاعتماد المستندي :

1 ـــــــ طالب فتح الاعتماد أو المستورد و هو المتعامل المستورد الذي يطلب فتح الاعتماد المستنديو المتطلبات التي يراها مطابقة لاتفاقية البيع المعقودة بينه و بين المستفيد .

2 ـــــــ البنك فاتح الاعتماد هو بنك المتعامل المستورد الذي يفتح (يصدر) كتاب الاعتماد طبقا للشروط الواردة في طلب فتح الاعتماد .

3 ـــــــ البنك المبلغ للاعتماد هو بنك المراسل الذي يطلب إليه البنك فاتح الاعتماد تبليغ الاعتماد إلى المستفيد.

4 ـــــــ المستفيد أو المصدر هو البائع المصدر الذي يتم فتح الاعتماد لصالحه.

5 ـــــــ البنك المغطى أو الدافع هو الذي يقوم بدفع قيمة المطالبة المقدمة إليه من البنك المبلغ بالتغطية و ذلك في حالة عدم وجود حساب للبنك فاتح الاعتماد لدى المبلغ.

6 ـــــــ البنك متداول السندات هو الذي يقوم بتداول المستندات و الذي يقوم بتدقيقها حسب شروط الاعتماد و دفع قيمتها إلى المستفيد.

7 ـــــــ البنك المعزز هو الذي يقوم بدفع قيمة المستندات حال تقديمها مطابقة لأحكام و شروط الاعتماد بغض النظر عن استلامه أو عدم استلامه لقيمة المستندات من البنك فاتح الاعتماد.

ويجوز فتح الاعتماد بوجود بنك واحد فقط يمثل المشتري و في نفس الوقت يمثل المستفيد حيث يقوم البنك في مثل هذه الحالة بدور كافة البنوك فيعتبر مراسلا و مبلغا و متداولا للمستندات و مغطيا و لذلك يمكن القول أن الحد الأدنى لأطراف الاعتماد هو ثلاث(03) أطراف : المشتري ، البنك و البائع.

ج ـــــ أنواع الاعتماد ألمستندي:

[1] جمال يوسف عبد النبي ، **الاعتمادات المستندية**،مركز الكتاب الأكاديمي عمان الطبعة الأولى ، 2001 1421ه ، ص 17 .

1 ـــــــ **الاعتمادات القابلة للنقض (الإلغاء)**: و هي التي يمكن تعديلها أو إلغاءها من قبل البنك (مصدر الاعتماد) في أي وقت دون إخطار مسبق للمستفيد و هو نادر الاستعمال .

2 ـــــــ **الاعتمادات غير القابلة للنقض (الإلغاء)** : هذا النوع يشكلالتزاما قاطعا على البنك الذي أصدره بشرط تقديم المستندات المنصوص عليها مطابقة لشروط الاعتماد و هذا النوع شائع الاستعمال.

3 ـــ **الاعتمادات غير القابلة للنقض و المعززة(المؤكدة)** :عندما يطلب البنك فاتح الاعتماد أو يفوض بنكا آخر لتعزيزالاعتماد و يضيف هذا الأخير تعزيزه فإن هذا التعزيز يعتبر التزاما قاطعا على هذا البنك (البنك المعزز) بالإضافة إلى التزام البنك فاتح الاعتماد.[1]

د ـــ المستندات المطلوبة في الاعتماد ألمستندي:

1ـــــــ الفاتورة التجارية: هي الوثيقة الأساسية في عمليات التجارة الخارجية و هي عبارة عن بيان يشمل على أهم الحقائق المتعلقة بالبضاعة و هي مستند محاسبي يطالب البائع بموجبه المشتري بدفع قيمة و مصاريف البضاعة المرسلة له.

2 ـــــــ شهادة المنشأ: تصدر من البنك الذي صدرت منه البضاعة في الأصل و في بعض الدول تطلب هذه الشهادة من قبل السلطات الجمركية.

3 ـــــــ رخص الاستيراد و التصدير : هي عبارة عن الإذن الرسمي الذي يصدر من قبل الجهات المتخصصة و تختلف شروطها و طرق الحصول عليها من دولة إلى أخرى .

4 ـــــــ قائمة التعبئة : تتضمن أرقام الطرود المشحونة و أوزانها و أحجامها و محتوياتها التفصيلية .

5 ـــ شهادة مراجعة /معاينة : أحيانا ينصب الاعتماد على ضرورة معاينة البضاعة المشحونة من قبل جهة متخصصة واصدار شهادة معاينة تصف حالة البضاعة الجاهزة للشحن .

6 ـــــــ وثيقة النقل : هي المستند الوحيد الذي يثبت شحن البضاعة ،و تمثل ملكية البضاعة المشحونة و تعتبر بمثابة الاتصال الفعلي باستلام البضاعة المشحونة .

7ـــــــ الشهادات الطبية :هي كل الشهادات الصحية المحررة من أجل التأكد من سلامة البضاعة من النواحي الصحية والكيميائية.

[1] جمال يوسف عبد النبي ، مرجع سابق الذكر ،ص 44-45 .

8 ـــــــــ الشهادات الجمركية : هي التي تثبت أن البضاعة خرجت بشكل قانوني و مرت عبر مصلحة الجمارك

الشكل02:**مراحل سير عملية الاعتماد ألمستندي**

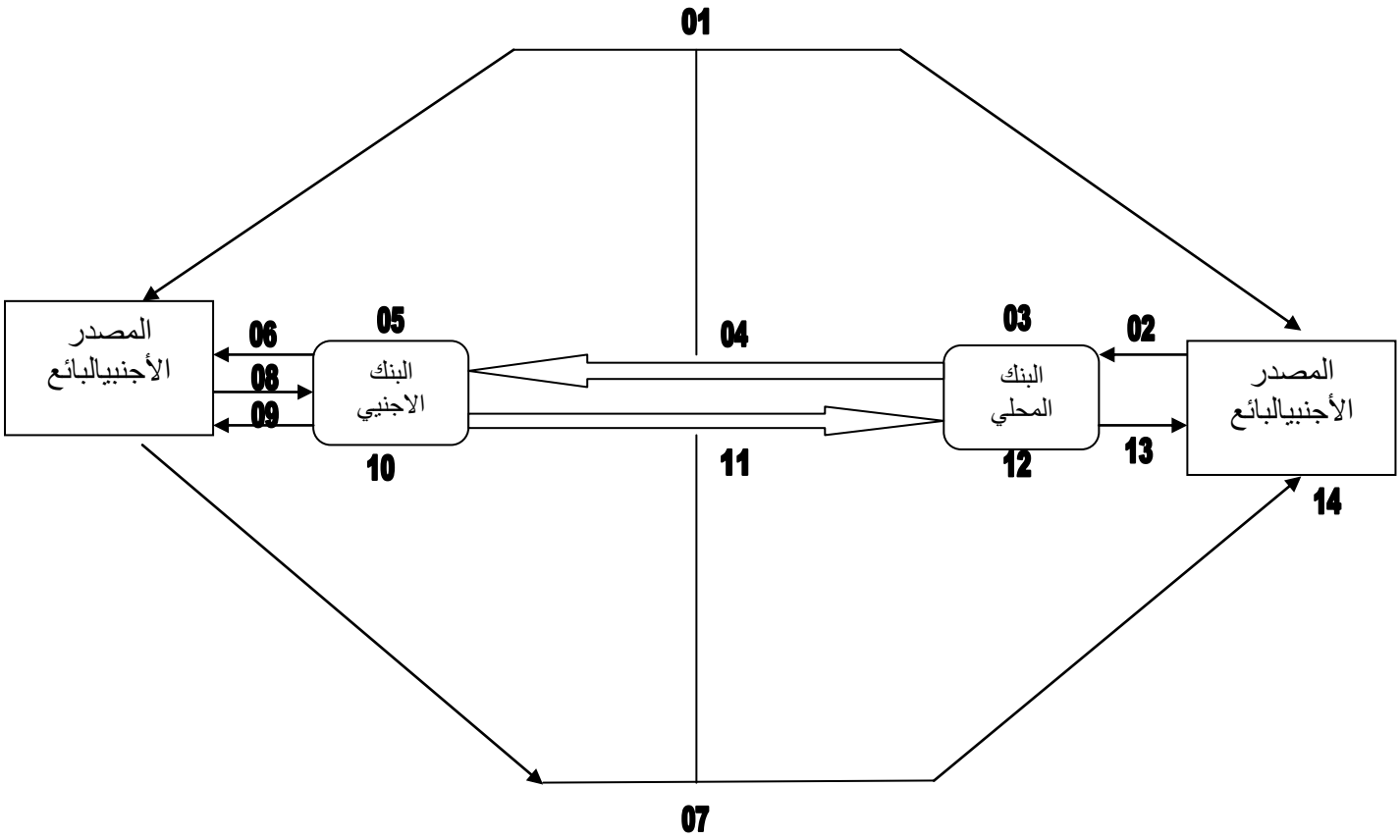

المصدر: جمال يوسف عبد النبي مرجع سابق ص 36

1ــ العقد أو الاتفاق بين المستورد و المصدر.

2ــ طلب فتح الاعتماد ألمستندي.

3ــ إجراءات البنك المحلي و فتح الاعتماد.

4ــ إرسال الاعتماد.

5ــ إجراءات البنك المحلي.

6ــ تبليغ الاعتماد للمصدر.

7ــ الشحن و تجهيز المستندات.

المستورد.

8ــ تقديم المستندات حسب المطلوبة في الاعتماد.

9ــ دفع قيمة المستندات.

10ــ قيد القيمة على حساب البنك فاتح الاعتماد.

11ــ إرسال المستندات إلى البنك فاتح الاعتماد.

12ــ قيد القيمة على حساب العميل.

13ــ إرسال المستندات إلى المتعامل.

14ــ التخليص على البضاعة و استلامها من قبـــل

2 ــــــ التحصيـــــــــــــــل المستندي:

أ ــــ تعريفه:

هو وسيلة تحصيل من قبل البنك للثمن المتوجب على المشتري مقابل استلامه للمستندات المطلوبة و يقوم البنك بوظيفة وكيل تأمين أو وسيط بين المصدر و المستورد فهو يقدم للمستورد بناءا لأوامر المصدر أو بنكه مستندات تشير إلى شحن البضائع و يقوم بالمقابل بتحصيل الثمن المتوجب على المستورد لصالح المصدر.

هو آلية دفع يقوم بموجبها البنك بتحصيل المدفوعات باسم البائع و ذلك بتسليم المستندات إلى المشتري ،و هي تستخدم عندما يكون المشتري و البائع على معرفة تامة ببعضها البعض و على درجة من الثقة القائمة بين الجانبين وبالتالي فالبنوك تقوم بدور الوسيط أو الوكيل بين المشتري و البائع و تكون مسؤوليتها محصورة بتحويل المستندات مقابل الدفع أو القبول بالدفع.

أ ـــــ أنواع التحصيل ألمستندي:

ـــــ **تحصيل التصدير**: هو الذي يتم إرساله نيابة عن البائع إلى بنك المشتري في الخارج، و هو يمكن من التحكم في البضاعة إلى أن يتم سداد قيمة التحصيلات أو قبولها من المشتري كدين عليه.

ـــــ **تحصيلالاستيراد**:يراسله بنكالبائع في الخارج إلى بنك المشتري المحلي، و يبقى البائع بموجبه متحكما ببضاعته إلى أن يتم سداد قيمة التحصيلات أو قبولها من المشتري كدين عليه.

ج ـــــ الأطراف القائمين بعملية التحصيل المستندي :

ـــــــــ الطرف المنشئ للعملية (المصدر أو البائع أو المحمول)

ـــــــــ البنك المحمول و هو الذي يستلم المستندات من البائع و يرسلها إلى البنك الذي يستولي التحصيل.

ـــــــــ البنك المحصل و هو الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة للمشتري نقدا أو مقابل كمبيالة.

ـــــــــ المشتري أو المستورد و تقدم إليه المستندات للتحصيل أو الكمبيالة لتوقيعها.[1]

[1] مدحت صادق ،**النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي** ، دار غريب الطبعة الثانية ، القاهرة مصر ، 1997 ،ص 31.

الشكل 03ـــــ مراحل سير عملية التحصيل ألمستندي :

1ـــيقوم الطرفان بإبرام العقد التجاري بينهم و تحديد طريقة التسديد.

2ـــ يرسل المصدر البضاعة إلى بلد المستورد.

3ـــ يقوم المصدر بتسليم الوثائق التي تثبت إرسال البضاعة.

4ـــ يقوم المصدر بتحويل هذه الوثائق إلى بنك المستورد

5ـــ يدفع المستورد ثمن البضاعة نقدا أو بكمبيالة.

6ـــ يسلم بنك المستورد الوثائق لعميله.

7ـــ يستلم المستورد البضاعة بعد تقديمه للوثائق.

8ـــ يحول المستورد المبلغ إلى بنك المصدر.

1عقد تجاري

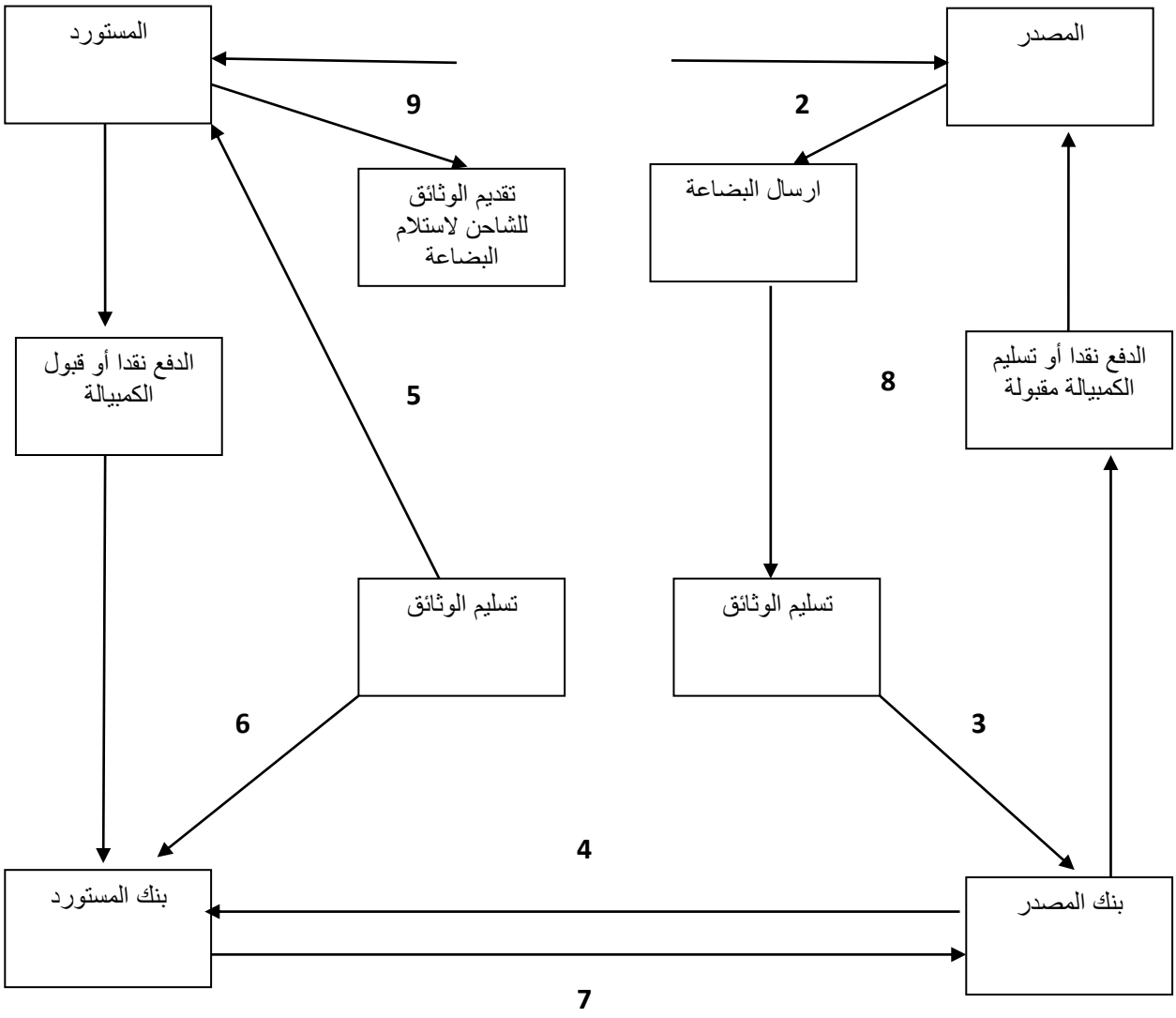

La source. Philippe guarsuault et stephanepriamia, op-cit p 109

الجدول01: أوجه الاختلاف بين التحصيل ألمستندي و الاعتماد ألمستندي

الاعتماد المستندي	التحصيل المستندي
تقنية معقدة من حيث الإجراءات ـــ طلب الفتح من المشتري. ـــ الثقة ليست شرط بين المصدر و المستورد. ـــ يتطلب وقت و جهد كبير. عملية فحص المستندات أكثر المراحل خطورة. ـــ يتم الدفع فور الفحص و التأكد من الوثائق. ـــ ارتفاع التكاليف. ـــ لا يضمن المستورد الا المستندات المطابقة لشروط الاعتماد.	ـــ تقنية بسيطة من حيث الاستعمال. ـــ طلب الفتح من البائع. ـــ وجود الثقة بين المصدر و المستورد. ـــ توفر الجهد و الوقت و المرونة و السرعة. ـــ عملية فحص المستندات تنحصر في مجرد التأكد من أنها مطابقة لماهو مدون من قبل. ـــ لا يمكن دفع الأموالإلا بعد موافقة بنك المستورد. ـــ تكاليف منخفضة. ـــ المستورد يضمن البائع و المستندات قبل التسديد.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على أحمد غانم.

3 ـــــ تحويل الفاتورة:

أ ـــــ تعرفها: هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلان على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر.[1]

ب ـــــ أطراف عملية تحويل الفاتورة :

الطرف الأول :و هو التاجر أو الصانع و تكون في حوزته الفاتورة التي تشريها المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط.

الطرف الثاني: و هو العميل و يقصد به الطرف المدين للطرف الأول.

الطرف الثالث : و هو المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط.[2]

ج ـــــ سير عملية تحويل الفاتورة:

1ـــ المصدر يبيع منتجا الى المستورد.

2ـــ يوقع المستورد على سندات و يرسلها الى المصدر.

3ـــ يقوم المصدر ببيع الفاتورة الى البنك و المؤسسات المالية.

4ـــ البنك يمنح للمصدر نسبة معينة من قيمة الفاتورة قد تصل الى 80%.

5ـــ يقوم البنك باخبار المدين مطالبا اياه بسداد سندات المديونية اليه في تاريخ الاستحقاق.

6ـــ يسدد المستورد قيمة السندات في تاريخ استحقاقها.

[1] الطاهر لطرش : مرجع سابق ، ص 115 .

[2] مدحت صادق :مرجع سابق ،ص 44-45

الشكل 04: عملية تحويل الفاتورة

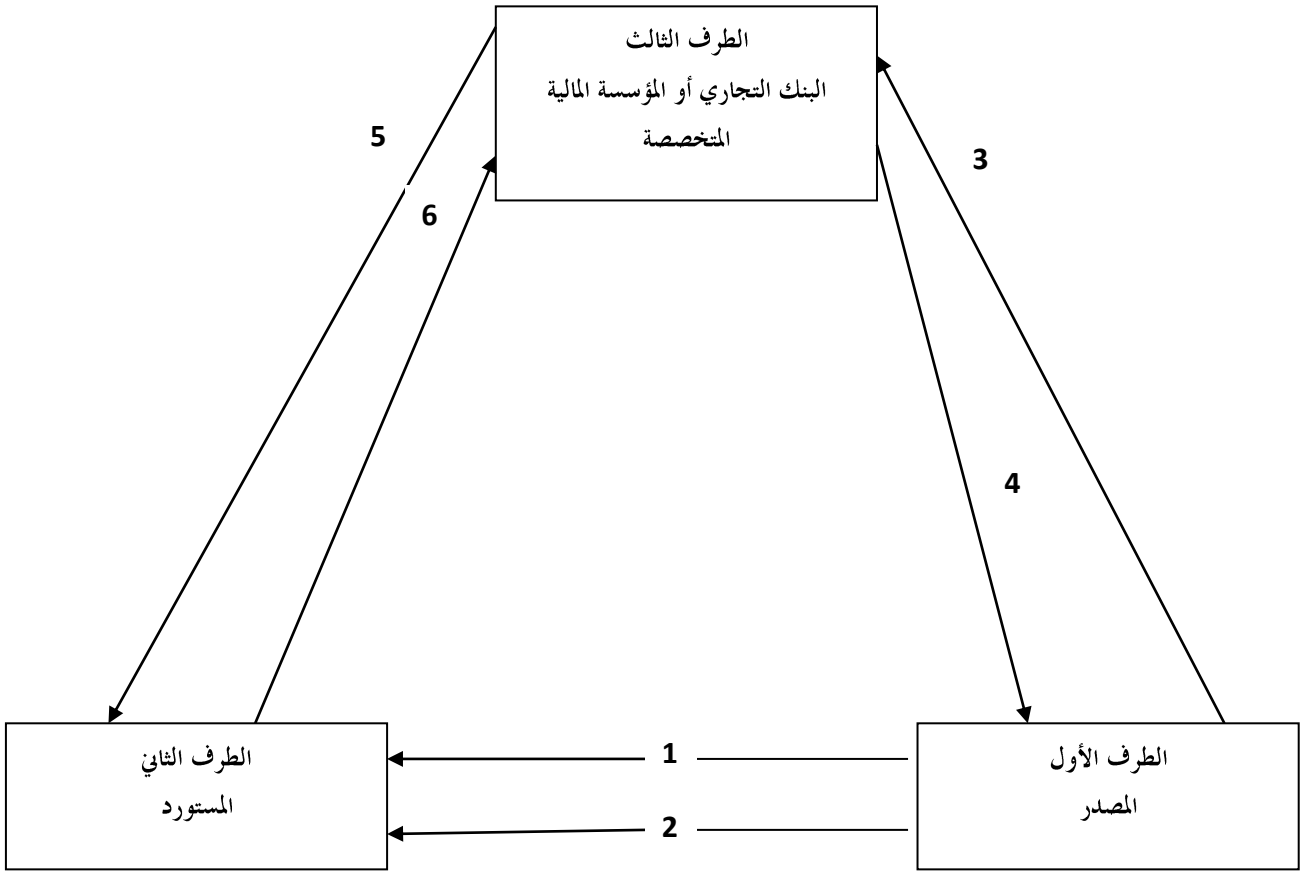

المصدر: بن غنيمة بن منصور مرجع سابق ص 159

II. قروض التمويل المتوسط و الطويل الأجل:

1 ـــ قرض المشتري:

أ ـ تعريفه: هو قرض يمنح من طرف المشتري لكي يدفع كمستحقات البائع حسب ما جاء في العقد التجاري حيث يلتزم البنك عقد تجاري مع المشتري يحدد فيه أنماط الدفع ، آجال التسديد ، سعر الفائدة ، سعر العمولات والضمانات، و لهذه الصيغة فإن الجانب المالي و التجاري مفعولين لكن موضوع القرض يرتبط بالجانب المالي و لأن الأموال المعتمدة لا يمكن استعمالها إلا في إطار عملية تجارية معينة.

و من مميزات قرض المشتري أنه يحتوي على عقدين :

ـــ **العقد التجاري** :الذيهو بمثابة تعريف واجبات الطرفين، السعر.

ـــ **العقد المالي** :و يمضى بين المشتري و البنك و هو على شكل عقد قرض يمضي بعد العقد التجاري و من أهم شروطه:

ـــــ مدة القرض: يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.

ـــــ قاعدة القرض: يعبر عن مبلغ القروض الذي يمثل 85% من مبلغ الصفقة موضوعة للتمويل.

ـــــ تكلفة القرض: يعبر عن الفائدة المطبقة على القرض إظافة إلى العمولات (عمولات التسيير و الإلتزام)و تكلفة التأمين.

ـــــ ضمان القرض: ينقسم إلى :

.تأمين القرض: يؤمن من خلاله البنك المقروض بنسبة 90% ضد خطر عدم قدرة المقترض على الدفع.

.التأمين ضد الخطر الصناعي : يؤمن للمورد بنسبة 90% ضد خطر انقطاع المشتري عن اتمام الصفقة أو بسبب توقيف القرض من طرف البنك.

ـــ شروط قرض المشتري :

ـــــ موضوع القرض: تمويل التجهيزات و تقديم الخدمات .

ـــــ مدة القرض : ما بين 18 شهر إلى 7 سنوات .

ـــــ المستفيد : كل مشتري أجنبي يتعامل مع شركة بلد البنك .

ـــــ مبلغ القرض: 85% من مبلغ الصفقة و 15% في شكل تسبيقات.

ـــــــــــ معدل الفائدة : يكون بتحصيل الكمبيالة الممضية من المشتري .

ـــــــــــ شروط الدفع : إما عن طريق الاعتماد المستندي أو عن طريق التحويل .

ـــــــــــ العملة المستعملة : إفتتاح القرض يمكن توقيعه بالعملة المحلية أو الأجنبية .

ـــــــــــ ضمان القرض : يكون مضمونا من العقوبات أو الإجراءات .

ـــــــــــ تنفيذ العقد : يتمثل في الإمضاءات.

الشكل 05: مراحل سير قرض المشتري:

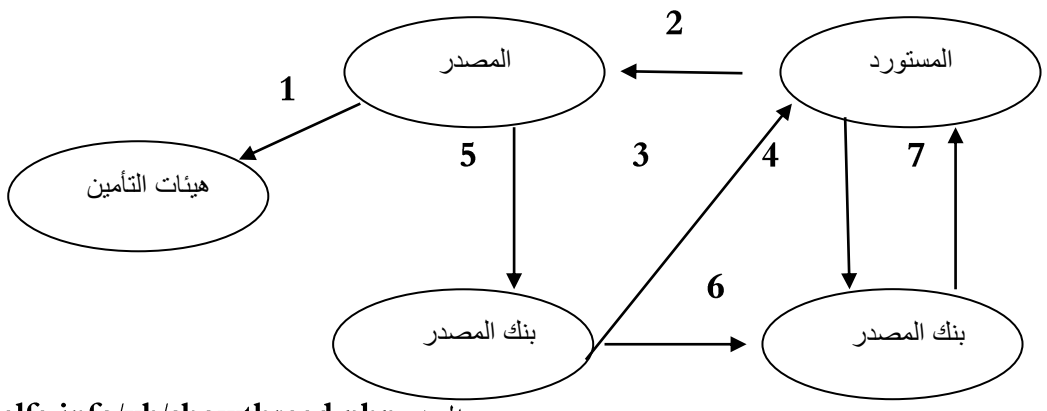

المصدر:www.djelfa.info/vb/showthread.php

1ـــ طلب الضمان من هيئة التأمين قبل إمضاء العقد.

2ـــ إبرام عقد تجاري بين المورد و المصدر.

3ـــ توقيع اتفاقية القرض بين المشتري و بنك البائع

4ـــ تقديم الضمانات البنكية من طرف المشتري.

5ـــ إرسال الوثائق مرورا ببنك المورد.

6ـــ دفع المبلغ من طرف بنك المورد لبنك المشتري.

7ـــ تقديم الوثائق من طرف بنك المشتري و الحصول على المبلغ الذي دفعه

1 ـــــ قرض المورد:

أ ـــ تعريفه: هو قرضيمنح للمورد المحليالذي منح للمستورد الأجنبي آجال التسديد ، حيث يتمكن المورد من تحصيل المبالغ التي يدين بها المستورد الأجنبي عند تسليم البضاعة ،فالبنك إذا يمنح القرض للمورد الوطني ، و من خلاله يقوم البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته. و لهذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة التسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد.

تصل مدة هذا إلى 7 سنوات في المدى المتوسط و 10 سنوات في المدى الطويل.

ب ـــــ خصائصه: قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد ، يتضمن بالإضافة إلى الجانب التجاري للصفقة شروط وطرق تمويلها و هذا يعني أنه يتضمن عقدا ماليا أيضا.

يمنح قرض المورد إلى المصدر الذي منح مدة التسديد للمستورد .[1]

ج ـــ شروط قرض المورد :

ـــــــ وجود عقد بيع بين المورد و المشتري و ذلك بإعطاء كل التفاصيل الخاصة بالبضاعة .

ـــــــ اتفاق بين البائع و شركة خاصة بتأمين القرض عند التصدير .

ـــــــ اتفاق بين البائع و البنك الذي يهدف بتعهد هذا الأخير تمويل الصفقة .

ـــــــ يحصل المصدر على السيولة المعادلة لمبلغ حقوقه على المستورد الأجنبي .

ـــــــ يقدم بنك المورد للبنك المركزي أصلا للورقة التجارية كسند لأمر أجل تعبئة تظهيره من بنك متخصص في التجارة الخارجية .[2]

ـــــــ مدة القرض : من 18 شهرا إلى 7 سنوات.

ـــــــ نسبة الفائدة: محدد حسب بلد المشتري و مدة القرض .

ـــــــ القاعدة الممولة : بما أنها تغطي قيمة 100% من قيمة العقد و يمكن أن تكون 20% من قيمة العقد حسب البلد المشتري، أما إذا كان قطاع عمومي أو خاص فإن قرض المورد يكون عادة 85% من مبلغ العقد و 15% تسدد نقدا.

ـــــــ الضمانات: تأمين القرض من طرف وكالة التأمين ، تغطية مخاطر عدم الدفع.

الشكل 06ـــــ مراحل سير عملية قرض المورد

1ـــإمضاء العقد التجاري بين الطرفين.

2ـــ يصرح المصدر عن رغبته في في منح آجال الدفع للمستورد.

3ـــ يتحصل المصدر على ضمان لمدة 6 أشهر و ذلك قبل إمضاء العقد التجاري بينه و بين المستورد الأجنبي.

4ـــ يقدم المصدر لبنكه الملف الذي حصل عليه من هيأة التأمين.

5ـــ يقدم بنك المصدر ملف المورد للبنك المتخصص في تمويل التجارة الخارجية.

6ـــ يقوم البنك المتخصص بتقديم ملف قرض المورد الى البنك المركزي للموافقة عليه.

7ـــ الموافقة عاى منح القرض و تحديد كمبيالة مظهرة من طرف البنك المتخصص.

[1]-طاهر لطرش : مرجع سابق ،ص 125.
[2]-طاهر لطرش : مرجع سابق ، ص 124-125.

8ــ يرسل بنك المصدر الشروط الخاصة بالقرض لزبونه.

9ــ يرسل المصدر البضاعة الى المستورد مع استعمال في كل مرة جزء من المبلغ للقرض الموضوع تحت تصرفه.

10ــ استلام المستورد البصاعة و يقوم بالتسديد في تاريخ الاستحقاق لبنك المصدر.

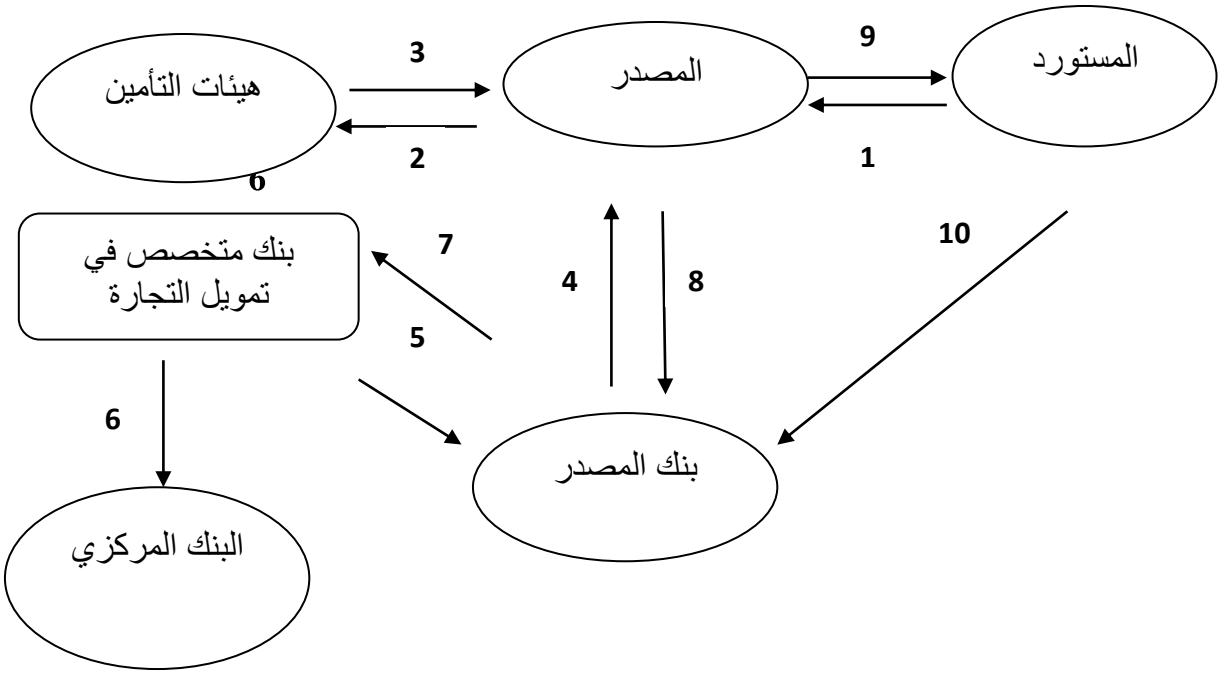

المصدر: طاهر لطرش مرجع سابق ص 125.

الجدول02:أوجه الاختلاف بين قرض المشتري و قرض المورد:

قرض المشتري	قرض المورد
ـــ وجود عقدين مالي و تجاري. ـــ يمنح للمستورد بوساطة من المصدر. ـــ بوليصتين تأمين يتحملها المصدر. ـــ وجود 3 أطراف للتفاوض: البائع المشتري و البنك المقرض. ـــالتكلفة مرتفعة. ـــ التسديد يكون فورا. ـــ تصل قيمة القرض من 80% الى 85% أما الباقي تسبيق.	ـــ عقد واحد و هو تجاري. ـــ يمنح للمصدر و بعدها يمنح هذا الأخير مهلة التسديد للمستورد. ـــ بوليصة التأمين يتحملها المصدر. ـــ وجود طرفين للتفاوض البائع و المشتري. ت التكلفة تعتبر منخفضة. ـــ الدفع يتم عن طريق دفعات متتالية. ـــ تصل قيمة الصفقة الى 100%.

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المصدر طاهر لطرش، مرجع سابق.

3ـــ التمويل الجزافي:

أ ـــــ تعريفه: هو العملية التي يتم بموجبها خصم الأوراق التجارية بدون طعن و عملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي أداة تتضمن امكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة أو هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع و الخدمات.[1]

ب ـــــ خصائصه:

ـــــــــ تتمثل في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات و لكن لفترات متوسطة.

ـــــــــ أن المشتري في هذا النوع يفقد كل حقه في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة.[2]

4ـــ قرض الإيجار الدولي:

أ ـــــ تعريفه: يتمثل في ايجار لمدة معينة و بيع بانتهاء هذه المدة و الثمن مقسم إلى أقساط معطات لمدة الإيجار وفي هذا النوع من التمويل تقوم مؤسسات متخصصة بشراء السلع و التجهيزات و تؤجرها للمؤسسات التي هي بحاجة إليها ، فالبنك لا يقوم بهذه العملية إنما يساعد تلك المؤسسات المتخصصة في ذلك عن طريق مدها بالتمويل اللازم.[3]

وعند انتهاء مدة الإيجار يستطيع الزبون :

ـــــــــ إرجاع التجهيزات إلى مؤسسات قرض الإيجار.

ـــــــــ تمديد مدة القرض مع دفع أقساط أخرى.

ـــــــــ شرائها بعد دفع القيمة المتبقية منها.

ب ـــــ أنواعه:

ـــــ التأجير التشغيلي: يعني أن يسمح للمؤجر باستيراد الأصل لتأجيره مرة أخرى لمستأجر آخر و بقيمةإيجارية تختلف باختلاف طرق الإيجار ، و بذلك فالإيجار التشغيلي عملية تجارية أكثر منها تمويلية.

ـــــ التأجير التمويلي: هو اتفاق لتمويل و استخدام أصول مالية يتم بين الطرفين ،

.المؤجر: الذي يتولى تمويل شراء الأصل الرأسمالي .

---

[1] طاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 126.

[2] بن عنيمة سميرة ، بن منصور إيمان: مرجع سابق ،ص 187.

[3] طاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 127.

.**المستأجر**: الذي يحقق له استخدام و تشغيل هذا الأصل المالي مقابل أداء قيمة إيجابية يتفق عليها دون إلزامه بشراء هذا الأصل في نهاية مدة الاتفاق أو خلالها.

الشكل 07: مراحل سير قرض الايجار الدولي:

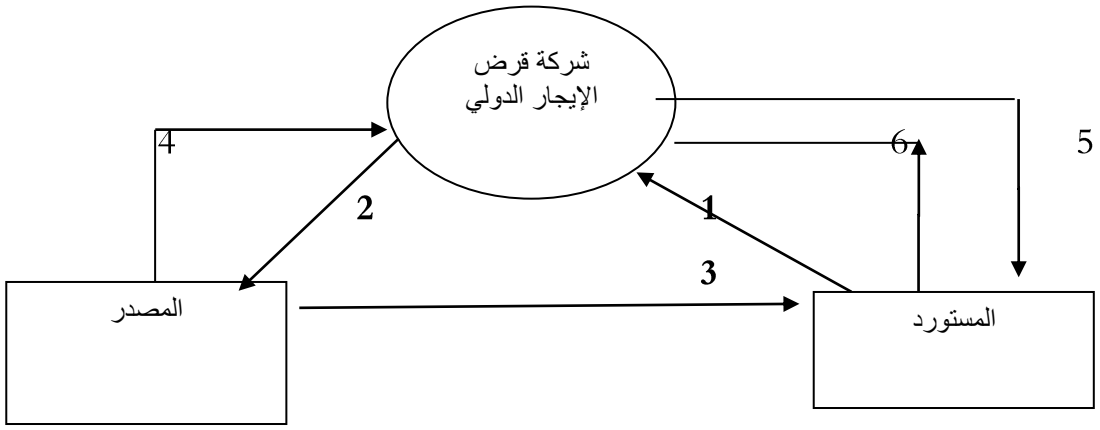

المصدر: بن غنيمة سميرة و بن منصور ايمان مذكرة ماستر مرجع سابق، ص: 200

1ـــ طلب قرض الإيجار الدولي.

2ـــ بيع التجهيزات للمصدر.

3ـــ يقوم المصدر بإرسال التجهيزات بعد شرائها من شركة قرض الإيجار الدولي.

4ـــ دفع قيمة التجهيزات للشركة.

5ـــ إنشاء عقد الإيجار الدولي بين المستورد و الشركة.

6ـــ دفع مستحقات الايجار.

المطلب الرابع:تطور التجارة الخارجية في الجزائر (الصادرات و الواردات)

- بعد فترة الاستقلال عانت الجزائر كثيرا و غرقت في فوضى نقص المؤهلات أي كانت هناك صعوبة في النهوض باقتصادها و عدم التحكم فيه لأن اقتصادها كان تابع لفرنسا, و واجهت الدولة الهيكلة المركزية الاشتراكية.
- و بعد سنة 1970 بدأت الجزائر القيام بمخططات من أجل إنعاش اقتصادها و أخر مخطط 1994-1998 الذي شهد على فتح البنوك.
- يمكن القول أن التجارة الخارجية الجزائرية قد تطورت مقارنة بالسنوات الماضية من خلال ملا حضتنا لإحصائيات الصادرات و الواردات التي قامت بها الجزائر, إلا أنها تعتمد أساسا على المحروقات بحوالي 94% من إجمالي العام للصادرات, أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فهي لا تزال هامشية بنسبة 5 %, أما فيما يخص الواردات فهي جد مرتفعة هذا راجع لقلة الإنتاج المحلي.
- و فيما يلي سنعرض جدول يظهر لنا قيمة الصادرات و الواردات في الجزائر من 2010 إلى 2017:

الجدول03: جدول يظهر لنا قيمة الصادرات و الواردات في الجزائر من 2010 إلى 2017

القيمة بالمليون دولار	2010	2011	2012	2013	3014	2015	2016	2017 ثلاثي الأول
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1781	547
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	27917	8369
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65886	62886	37787	29698	8196
الواردات	40473	47247	50376	54852	58580	51501	46727	11689

المصدر: بنك المركزي الجزائريwww.bank-of-algeria.dz

- إذا نلاحظ أن الصادرات تناقصت بالنسبة لسنوات الماضية أما الواردات فهي فكانت مرتفعة بنسب كبيرة من 2010 إلى 2015و قد عرفت انخفاض في سنتي 2016و2017.

- نظرا لتزايد الواردات اضطرت الجزائر إلى استعمال طرق و تقنيات من أجل تمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية و أكثر تقنية تعتمد عليها الجزائر في هذا المجال هي الاعتماد ألمستندي لأنه قليل الخطورة و يسهل عملية الاســـتيراد حيث نرى انخفاض كبيرا في سنتي 2016و 2017.

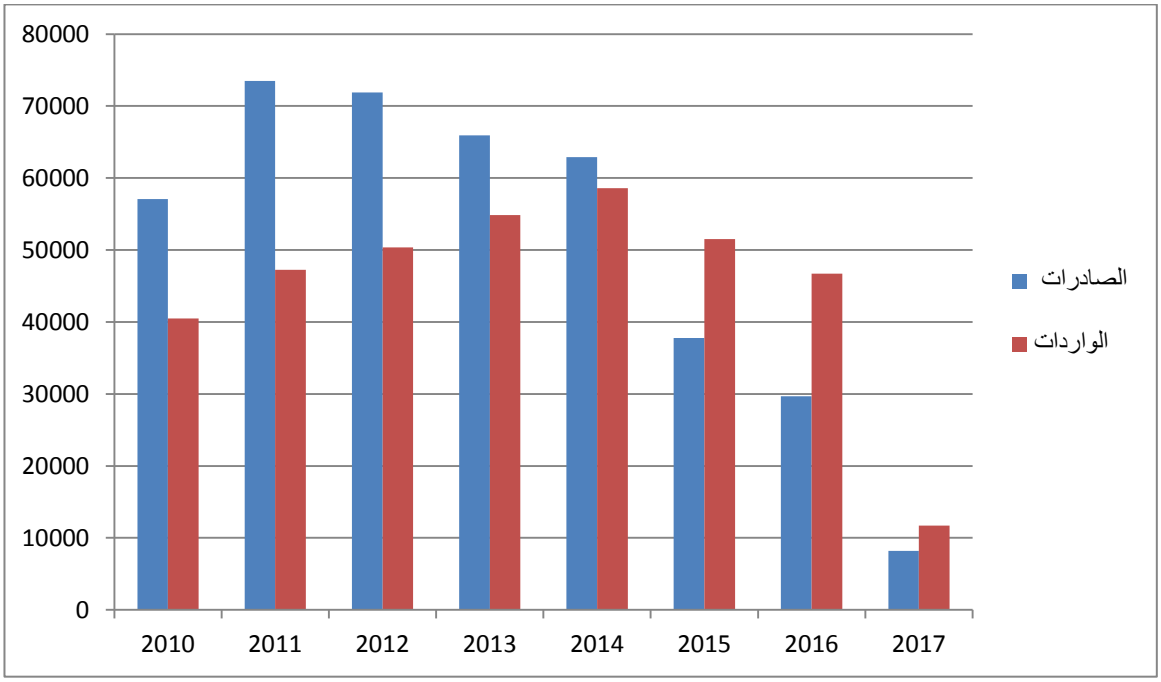

المصدر: إعداد الطالبتين المرجع من إحصائيات بنك الجزائري

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل عرفت الكيفية التي تطورت بها الأنظمة البنكية و كذلك كيفية تطور التجارة الخارجية الجزائرية حيث من خلالها توصلت الجزائر إلى مرحلة تحرير تجارتها الذي كان مصحوبا بإصلاحات سعت إلى تطوير الاقتصاد الوطني بصفة عامة و هذا ما يشير إلى الأهمية الكبيرة التي تحتويها البنوك في وقتنا الحاضر نظرا لسعة العلاقات الاقتصادية بين معظم دول العالم و إن لم يكن جميعها، فهناك يبرز دور البنوك في تمويل هذا النوع من التبادلات التجارية و من ثم زيادة نسبة التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني

سنتطرق في هذا الفصل الى مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية و علاقتها بالبنوك بحيث اعتمدنا عليها كانطلاقة من اجل مواصلة دراستنا لهذا الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسات.

الدراسة الأولى:

سمية بن محياوي "دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية"

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2014-2015

تناولت هذه الدراسة موضوع دورالأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية من خلال طرح الإشكالية التي مفادها "ما مدى مساهمة الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية؟ و اعتمد على الفرضيات التالية:

ـــ تقوم الأسواق المالية بتوفير الحافز للحصول على المال و إمكانية استثماره في أصول مالية مع إمكانية تحويل هذه الأصولإلىأصول حقيقية.

ـــ يساهم قطاع التجارة الخارجية بصفة كبيرة و هامة في التنمية الاقتصادية للدول ل العربية.

ـــ تحرير التجارة العربية هو حافز لاستفادة الدول العربية من انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

و كان الهدف من هذه الدراسة هو توضيح الدور المزدوج لصندوق النقد الربي في تطوير الأسواق المالية العربية و مساهمته في دعم برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية و تحليل الأداء المالي لبرنامج التجارة العربية و أيضا دراسة بعض المؤسسات المالية المختصة بتمويل التجارة الخارجية في الدول العربية و إبراز مساهمة الأسواق المالية في تمويل التجارة الخارجية للدول العربية.

أما المنهجية فقد اعتمد الباحث على ثلاث مناهج ألا و هي:

1ـــ المنهج التاريخي حيث استعان به في تتبع الأحداث و التطورات.

2ـــ المنهج الوصفي و ذلك من خلال عرض الجوانب النظرية لأسواق الوراق المالي و أيضا تتبع تطورات التجارة الخارجية.

3ـــ المنهج التحليلي و هذا من خلال رصد أداءالأسواق المالية بهدف استنتاج أهم العقبات التي تقف في وجه هذه الأسواق.

من خلال هذا البحث تم تحليل و دراسة دور الأسواق المالية في تمويل التجارة الخارجية و بغية الإجابة على هذا الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى أربع فصول ، الفصل الأول خصص للمفاهيم المتعلقة بالأسواق المالية، و الفصل الثاني تناول واقع الأسواق المالية العربية، أما الفصل الثالث فخصص لقطاع التجارة الخارجية للدول العربية و أساليب تمويلها، و في الفصل الرابع و الأخير قد القي الضوء على مدى مساهمة الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة العربية.

استنادا إلى هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج و تتمثل فيما يلي:

تتمثل مقومات السوق المالي الكفء في دقة و سرعة وصول المعلومات.

ـــ تؤدي الأسواق المالية العربية دور حيوي في اقتصاد المنطقة.

ـــ سجلت أسعار الأسهم العربية في السنوات الأخيرة تضخما كبيرا.

ـــ شهدت التجارة الخارجية لغالبية الدول العربية تحسن ملموس و ذلك من خلال زيادة مستمرة في الصادرات و الواردات.

ـــ شهدت بعض الدول العربية اضطرابات سياسية و بالتالي تأثر الموازين التجارية للدول العربية خلال السنوات الأخيرة.

الدراسة الثانية:

بن شنهو فريدة " الإصلاحات البنكية في الجزائر، تطولا واقع و أفاق"

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص" نقود مالية و بنوك" جامعة تلمسان سنة 2014_2015

ـــ تناولت هذه الدراسة موضوع الإصلاحات البنكية في الجزائر من خلال طرح الإشكالية التي مفادها ما مدى نجاعة الإصلاحات البنكية في الجزائر و ما هي التحديات التي تواجهها البنوك للاندماج في الاقتصاد العالمي، و اعتمد الباحث على الفرضيات التالية: تعد أهم خطوة إقامتها السلطات العمومية في ظل الإصلاحات و هي قانون النقد و القرض و ذلك قصد الاتجاه نحو اقتصاد السوق.

ـــ يعد الإصلاح المصرفي خطوة رئيسية في الإصلاح الاقتصادي.

ـــ المشاكل التي تعاني منها البنوك العمومية الجزائرية تجعلها تتجه نحو الخوصصة و بالتالي جعل البنوك المحلية أو الأجنبية ذات كفاءة اكبر فيما يخص الخدمات المصرفية و بالتالي تصبح قادرة على تحقيق المنافسة.

و كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على الجهاز المصرفي بصورة عامة و الجهاز المصرفي الجزائري بصورة خاصة و أيضا التعرف على جميع الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري و اختيار الطريقة التي لابد من النظام المصرفي أن يزاول بها نشاطه

و أخيرا تحديد السلطة المشرفة على السياسة النقدية و الهيئات التي لها علاقة مباشرة برسم السياسة النقدية.

كما انه اتبع منهجية للإجابة على الإشكالية و تحقيق أهداف الدراسة حيث استخدم منهج استنباطي عن طريق إتباع أسلوب وصفي تحليلي و ذلك لاستعراض الإصلاحات البنكية خلال مختلف الفترات و أهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية .

ـــ و تم التطرق إلى هذا الموضوع من زوايا متعددة و قد تم هيكلة هذا البحث في ثلاث أبواب و كل باب يحتوي على فصلين بحيث الباب الأول يتضمن البنوك و أهم تطورات النظام المصرفي أما الباب الثاني يبرز تطور إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و في أخر باب تكلم عن أفاق النظام المصرفي الجزائري.

استنادا إلى هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج و تتمثل فيما يلي:

ـــ دعم استقلالية البنك المركزي الجزائري.

ـــ تنشيط السوق المالي في الجزائر.

ـــ الاتجاه نحو اقتصاد السوق.

ـــ لابد على البنوك الجزائرية أن تطور أكثر عملية التسويق البنكي.

ـــ إعطاء ثقة اكبر للنظام المصرفي الجزائري.

الدراسة الثالثة:

زيمري نعيمة " التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق"

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص " المالية الدولية " جامعة تلمسان سنة 2011_2010

ـــ تناولت هذه الدراسة موضوع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق من خلال طرح الإشكالية التالية، هل أدى تحرير التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادي ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية قام الباحث بالاعتماد على مجموعة من الفرضيات و هي:

ـــــــــــ تحرير التجارة الخارجية في الجزائر يؤثر على معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو، سعر الفائدة و الكتلة النقدية.

ـــــــــــ تحرير التجارة الخارجية وحده يؤدي إلى تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري.

و كان الهدف من هذه الدراسة تحليل نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري في مراحل الاقتصاد المخطط و اقتصاد السوق،

و مراجعة الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية، وأيضا مدى نجاعة سياسة التحرير على مستوى التجارة الخارجية و منافسة المنتجات العالمية و أخيرا تقدير تجربة التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق.

من خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى هذا الموضوع من زوايا متعددة و قد تم هيكلة هذا البحث في أربع فصول، فالفصل الأول يحتوي على التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي و قام الباحث في الفصل الثاني بتحليل التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط، أما في الفصل الثالث فافرضه الباحث على التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق، و أخيرا الفصل الرابع يحتوي على دراسة تطبيقية لأثر التحرير التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية.

استنادا إلى هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج و تتمثل فيما يلي:

ـــ حرية التجارة تتطلب نجاعة المؤسسات الاقتصادية و أن تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية.

ـــ إن نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بالقيود التي تقع على عاتق الدولة.

ـــ أبدت الجزائر إرادة قوية و بذلت جهودا معتبرة لتطوير و ترقية التجارة الخارجية.

ـــ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يعني إلا فتح أسواقها أمام الدول المتقدمة.

ـــ ينجم عن تحرير التجارة أثار سلبية على العديد من النشاطات الاقتصادية.

ـــ لعملية تحرير التجارة اثأر ايجابية حيث يمكن للفرد المستهلك الاختيار بين عدة سلع محلية و مستوردة.

أما نتائج الدراسة التطبيقية: قد أفضت إلى انه لا توجد علاقة بين مؤشر الانفتاح و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة الرابعة:

علودة نجمة دايمة "دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية".

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في القانون التجارة الخارجية ن تخصص "القانون الدولي للأعمال" جامعة مولود معمري ـــ تيزي وزو11_12_2014

ـــ تناولت هذه الدراسة موضوع دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية من خلال طرح الإشكالية التي مفادها ما مدى فعالية المؤسسات المصرفية في التدخل لتلبية مقتضيات التجارة الخارجية؟ وتنطوي الإجابة عن هذه الإشكالية على أهمية كبرى

تتمثل في معرفة مكانة و وزن البنوك و المؤسسات المصرفية ن و المكانة التي تحتلها في النظام الاقتصادي بصفة عامة في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تعتبر فيه المؤسسات المصرفية الدعامة الأساسية.

ـــ و تمت هذه الدراسة من خلال التطرق إلى هذا الموضوع من زوايا متعددة و قد تم هيكلة هذا البحث في فصلين ، ففي الفصل الأول تكلم الباحث عن مساهمة المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية و قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يتضمن طبيعة المؤسسات المصرفية المتدخلة في التجارة الخارجية و المبحث الثاني يحتوي على مجالات تدخل المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، و قام الباحث في الفصل الثاني بتحليل آلية عمل المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، يحتوي أيضا على مبحثين فالمبحث الأول يتضمن التدخل العملي لتنفيذ وسائل الدفع أما المبحث الثاني يحتوي على التدخل لتحويل رؤوس الأموال.

ـــ استنادا إلى هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

ـــ يجب على الأقل أن تبادر مؤسسة مصرفية واحدة في الجزائر التخصص في التجارة الخارجية أو إنشاء فروع متخصصة في عملية التصدير و الاستيراد.

ـــ الاهتمام بالمنتجات خارج المحروقات من اجل تصديرها إلى الخارج.

ـــ فتح مجال واسع المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر.

ـــ إنشاء فروع في الخارج تقوم بتمويل المنتجات الجزائرية و استثمارها.

ـــ تدعيم الدولة الجزائرية للمؤسسات المصرفية بما فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة.

الدراسة الخامسة:

شيلالي رشيد "تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية".

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية تخصص "إدارة العمليات التجارية" جامعة الجزائر سنة 2010_2011

تناولت هذه الدراسة موضوع تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية من خلال طرح الإشكالية التالية، ما هي أهم المخاطر المالية التي تهدد التجارة الخارجية و كيف بتم التعامل معها و تسييرها؟ و اعتمد على مجموعة من الفرضيات و هي:

ـــ تؤثر المخاطر المالية بطريقة مباشرة و غير مباشرة على سير عملية التجارة الخارجية.

ـــ يساهم تعدد استعمال طرق و تقنيات لتغطية المخاطر المالية في إرساء مناخ امن بالنسبة للمؤسسة خلال عملية التصدير و الاستيراد.

كما انه اتبع منهجية للإجابة على الإشكالية من خلال هذه الدراسة الموضوع البحث حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي بغرض تحليل الجداول و الإحصاءات التجارية و إعطاء الأمثلة المناسبة.

و كانت الدراسة من خلال التطرق إلى هذا الموضوع من زوايا متعددة و قد تم هيكلة هذا البحث في أربع فصول حيث يتضمن الفصل الأول العمليات المالية في التجارة الخارجية و قام الباحث في الفصل الثاني بتحليل المخاطر المالية في التجارة الخارجية و من خلال الفصل الثالث فتطرق إلى تقنيات تسيير المخاطر المالية في عمليات التجارة الخارجية ، أما في آخر فصل فقد ركز الباحث على طرق تسيير المخاطر المالية في عمليات التجارة الخارجية في الجزائر.

من خلال هذا الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج و هي:

ـــ ملاحظة أن تقنيات الدفع الدولية تمنح جميعها تغطية لمخاطر الائتمان، لكن الحماية ليست متوازنة بين المستورد و المصدر في جميع الأحيان بحيث أن احدهما أكثر عرضة للخطر من الأخر، و ذلك حسب كل تقنية.

ـــ البعد الجغرافي بين المتعاملين الاقتصاديين و اختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية للدول في عمليات التجارة الخارجية.

الدراسة السادسة:

بوكونة نورة " تمويل التجارة الخارجية في الجزائر"

ـــ رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 2012/2011

تناولت هذه الدراسة موضوع تمويل التجارة الخارجية من خلال طرح الإشكالية التالية، على ماذا ارتكزت سياسات التجارة الخارجية الجزائرية و ما هي كيفية تمويلها؟ و اعتمد على الفرضيات التالية:

ـــ تعتمد التجارة الخارجية على مجموعة من العوامل و القوى الدافعة أتغيير و تطوير مراحلها، كيفية تطوير التجارة الخارجية في الجزائر من خلال اتخاذها سياسات منتظمة و اندماجها إلى الغات Gatt و محاولة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ـــ مساهمة المؤسسات المصرفية و الدولية في تطوير التجارة الخارجية.

ـــ الخاصية المميزة للمؤسسات المصرفية في الجزائر في تمويل التجارة الخارجية.

و كان الهدف من هذه الدراسة إبراز دور الدولة في تطوير التجارة الخارجية و ضرورة تحريرها من اجل معدلات عالية من التنمية و تبيان مكانة الجهاز المصرفي في الجزائر في تنظيم التجارة الخارجية.

ـــ كما انه اعتمد على المنهج الوصفي و التحليلي للنظريات المتبعة في تسيير التجارة الخارجية إضافة إلى أهم التجارب التي تبنتها الجزائر مع استخدام المنهج الاستقرائي الذي سمح لنا الانتقال من العام إلى الخاص بالإضافة إلى المنهج التاريخي لسرد الاقتصاد الجزائري.

ـــ تطرقت الدراسة إلى ثلاث فصول حيث أشار في الفصل الأول إلى النظريات المختلفة للتجارة الخارجية أما من خلال الفصل الثاني فتطرقت إلى عموميات حول التجارة, أما في الفصل الثالث و الأخير فكان حول تمويل التجارة الخارجية.

استنادا إلى هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج و هي:

ـــ لقد شهدت التجارة الخارجية عدة تغيرات هذا ما اثر على تطوراتها و ما أدى إلى ظهور صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

ـــ اتبعت الجزائر في سياستها للتجارة الخارجية ثلاث اتجاهات، الاتجاه الأول رقابة الدولة للتجارة الخارجية، الاتجاه الثاني هو اتجاه حمائي يعطي حق احتكار نشاط التجارة الخارجية للدولة بينما الاتجاه الثالث فهو ما تعرفه الجزائر حاليا بتوجهها الى الاعتماد على تنوع الصادرات نحو العالم الخارجي.

ـــ تعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية.

ـــ الاعتماد ألمستندي و التحصيل ألمستندي تقنيات الدفع و التمويل في التجارة الخارجية.

الدراسة السابعة:

دكتور كتوش عاشور " دور الاعتماد ألمستندي في تمويل التجارة الخارجية "

مداخلة بعنوان دور الاعتماد ألمستندي في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة في مؤسسة SNVI 22_10_2006

قامت هذه الدراسة على التمويل الذي يعتبر من المقومات الأساسية لاقتصاديات الدول نظرا للأهمية التي يلعبها في ترقية و تطوير الجوانب الاجتماعية و الاقتصاديات للمجتمعات و التجارة الخارجية التي تحظى بأهمية كبيرة لدى الدول و ذلك لأنها تمثل الحصة الأكبر في الدخل القومي.

أما عن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه المداخلة هي:

ـــ الاعتماد ألمستندي هو أداة توفرها البنوك من أجل تسهيل التبادل التجاري بين الدول و هو أداة تمويل غير مباشرة.

ـــ يضمن للطرفين التزام البنك بتعهداته تجاههما شريطة التزامهما بشروط و أحكام الخطاب.

ـــ يضمن إتمام الدفع على أساس الوثائق و المستندات المقدمة و بيس على أساس البضائع أو الخدمات موضوع الخطاب.

ـــ يوفر عميلة جديدة مدعومة باعتماد مالي مستقل مع تعهد ثابت و واضح بإتمام الدفع.

ـــ يمكن استخدام الاعتماد ألمستندي في التعاملات التجارية مع كل بلدان العالم تقريبا.

الدراسة الثامنة:دراسة William Kossel1990بعنوان:

«**William kossil, financement de managerialaudeting journal N°8 1990. commerce International**»

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بواقع التجارة الخارجية في جميع أنحاء العالم حيث سلطت الضوء على واقع التمويل حيث اعتبر الباحث أن التمويل الدولي في التجارة الخارجية يستند إلى مقومات رئيسية متمثلة في قدرة الدولة على النهوض بقطاعها على اعتبار أن البنوك هي الراعي الوحيد في مختلف العمليات التجارية بدليل أن هذه البنوك الرائد في كافة المجالات الاقتصادية ، أما بنوك دول العالم الثالث مازالت لم تلتحق بتلك البنوك و مازالت تعاني من المشاكل .

و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- على الرغم من أن هذه الدراسة كانت قديمة نوعا ما إلا أننا نجد أن مختلف عمليات التمويل التجارة الخارجية لقت رواجا كبيرا في معظم دول العالم .
- إن هذه الدراسة مست تقنية الاعتماد ألمستندي التي تطبقها البنوك التجارية من اجل تمويل التجارة الخارجية.
- إن البنوك أصبحت تطبق تقنيات أكثر تطورا في الساحة العالمية.

الدراسة التاسعة:غنيم ,احمد – الاعتماداتالمستندية – المشكلات العملية والجوانب التطبيقية، دار المسيرة للنشر, عام 2011

وقد بحث في هذه الدراسة عن الجوانب الائتمانية لإنشاء الاعتماد ألمستندي وعن الجوانب المحاسبية لفتح وتنفيذ الاعتماد ، وعلى بعض الجوانب التطبيقية على إنشاء الاعتمادات المستندية وعلى كيفية تنفيذ الاعتماد ألمستندي .وقد اختلفت الدراسة عن هذا البحث بحيث أنها بحثت عن تطبيقات الاعتمادات المستندية المعمول بها في المصارف الإسلامية.

الدراسة العاشرة:شنيني سمير، التجارة الخارجية في ظل التحولات الراهنة1989-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006

تهدف هذه الدراسة إلى السعي إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وتحوله إلى اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق ،ومدى تأثر التجارة الخارجيةبهذا التحول ،ثم إبراز الآثار الاقتصادية على قطاع التجارة بعد إمضاء الجزائر على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي ومسعى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ،كما توصلت هده الدراسة إلى مختلف النتائج ،أن انفتاح اقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة تكون الجزائر قد خطت خطوة باتجاه انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد أن عقدت اتفاقها مع دول التحاد الأوربي،كما ينجم عن تحرر التجارة الخارجية آثار ايجابية حيث يمكن للفرد للمستهلك للاختيار بين عدة سلع محلية مستوردة ،كما أن تحرير التجارة الخارجية يحفز المؤسسات الجزائر على بدل الجهود لأجل إنجاح منتوج مقبول لدى المستهلك.

من نتائج هذه الدراسة

- احتوت على موضوع التجارة الخارجية في الوقت الراهن إلى انه لم يتطرق إلى موضوع التمويل الذي يعتبر البوابة الأساسية في عمليات التجارة الخارجية
- كما قام الباحث بعرض جداول إحصائية حول الهيكل السلعي للصادرات والواردات من سنة 1998الى سنة2005

الدراسة الحادية عشر:بالحبيب عبد المالك،أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية،المركز الجامعي غرداية،2011

هدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف سياسات التجارة الخارجية مرورا بتحريرها ودور المنظمة العالمي للتجارة في العملية حيث أن العولمة الاقتصادية كانت كفيلة بذلك وان التجارة الخارجية مرت بعدة مراحل مكنت الدولة بالنهوض بقطاع تجاري رائد في كل الميادين وهدا مسايرة للظروف الاقتصادية السائدة بين جميع الدول كما تم حصر مختلف النتائج في أن لتنظيم التجارة الخارجية ،الاتجاه الأول يدعو إلى ضرورة تقييد واحتكار قطاع الدولة بحجة حماية الاقتصاد الوطني ،أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى ضرورة تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود بحجة الاستفادة من التجارة الخارجية لتحقيق الرخاء الاقتصادي كما أن عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم بأسلوب أو منهجية تدريجية لتجنب إصابة الاقتصاد

بصدمة ،وبما أن قطاعات الاقتصاد تتميز بالترابط والتأثير في مابينها فانه يجب أن ترافق عملية تحرير التجارة الخارجية إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيرتها الأجنبية.

بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على موضوع التجارة الخارجية إلى أن الباحث تناول الموضوع من جهة علاقته بالميزان التجاري في حين لم يتطرق إلى ناحية التمويل ومختلق الأطراف الفاعلة في هذه العملية ومختلف التقنيات المستخدمة فيه التي تم إضافتها في دراستي،. ويقع الاختلاف بين البحثين من خلال الهدف من الدراسة إذ أن هذه الدراسةg دف إلى تشخيص الوضعية التي تمر بها التجارة الخارجية ومختلف المراحل التي طرأت عليها واستطاعت أن تغير فيها أما دراستناتهدف إلى الوصول إلى عمليات التي تمر بها التجارة الخارجية من ناحية التمويل.

الدراسة ثانية عشر:رسالة ماجستير/ مصعب تركي إبراهيم – تقييم الممارسات العلميةللأعتماداتالمستندية في المصارف الإسلامية – جامعة اليرموك. إشراف د / فائق الشماع 2011م/2012م.

ويعرض الباحث في بحثه تصورا واضحا عن مفهوم الإعتماداتالمستندية في المصارف الإسلامية وبيان الضوابط الشرعيةللإعتماداتالمستندية وتحدث عن الوصف الشرعي لإعتمادات المرابحة والمشاركة والمضاربة الممولة تمويلا ذاتيا في المصارف الإسلامية .وقد اختلفت هذه الدراسة عن هذا البحث بأنها بحثت آلية فتح الإعتماداتالمستندية لدى المصارف الإسلامية والمشاكل العملية التي تواجه المصارف الإسلاميةحينتنفيذهاللإعتماداتالمستندى

خاتمة الفصل الثاني

لقد تم في هذا الفصل عرض مجموعة من الدراسات التي لها صلة بموضوعنا حيث توصلنا أن جلها تتمركز في أن دور البنوك يكمن في تسهيل تحركات رؤوس الأموال بين مختلف الدول، و أيضا تتمحور على أن الاعتماد ألمستندي يعتبر أكثر التقنيات المستعملة لتمويل التجارة الخارجية.

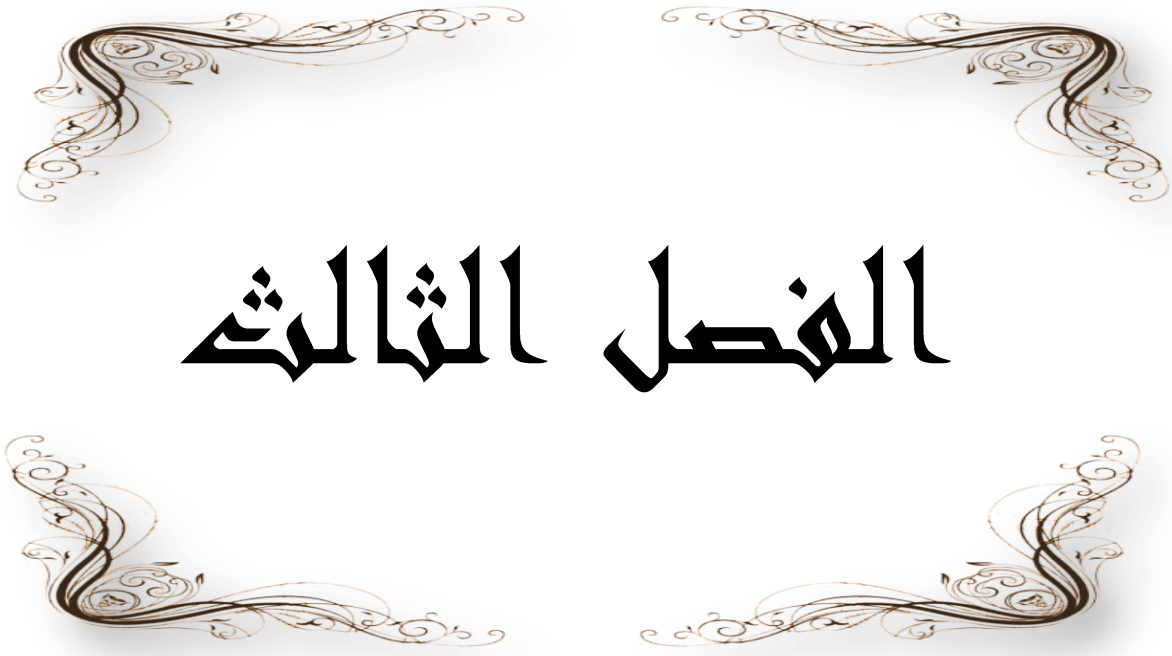

الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الإصلاحات البنكية و التجارة الخارجية و مختلف الدراسات السابقة أردنا أن نبرر في دراستنا حالة تطبيقية لعملية الاعتماد ألمستندي و مختلف إجراءاته و طرق سيره باعتباره الأكثر شيوعا في تقنيات التجارة الخارجية كما انه يعتبر الأكثر ضمانا.

ففي دراستنا لهذه الحالة أخذنا زبون ممثل شركة متواجد في تلمسان يرغب في استرداد آلة () من شركة ايطالية و هذا كان على مستوى البنك الخارجي الجزائري وكالة 064.

إذن سنحاول في هذا الفصل تقديم و عرض عام للبنك الخارجي الجزائري من تعريفها و هيكلها و مختلف مهامها و في المبحث الثاني سنظهر المراحل المتبعة في سير الاعتماد ألمستندي.

المبحثالأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري.

المطلبالأول: لمحة تاريخية عن البنك الخارجي الجزائري

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي بقرار تأميم القطاع البنكي في أكتوبر 1967م بموجب المرسوم رقم 67-204 كمؤسسة عمومية وطنية، وكان هذا بمثابة الحلقة الأخيرة في عملية تأميم الجهاز المصرفي، وقد ورث البنك الخارجي الجزائري الصفات الخمس للبنوك التالية :

- القرض الفرنسيالليوني بتاريخ 1967/11/8.

- الشركة العامة بتاريخ 1967/12/31.

- باركلايز بنك بتاريخ 1968/04/30.

- القرض الشماليبتاريخ 1968/05/31.

- البنك الصناعي الجزائري للبحر المتوسط بتاريخ 1968/05/31.

كما أن البنك الخارجي الجزائري هو بنك متخصص في تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع باقي دول العالم، حدد رأسماله ب 24.5 مليار دينار جزائري بعدما كان 20 مليار دينار، وكان البنك يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير مساعد وثلاثة نواب مؤهلين في تسيير وتطبيق السياسات البنكية.

منذ عام 1970 كان البنك الخارجي يتعامل مع مجموع المعاملات البنكية للشركات الصناعية الوطنية الكبرى مع الخارج، بعد 21سنة من الوجود أصبح البنك الخارجي الجزائري من بين الهياكل البنكية التي تتحلى بالاستقلالية من خلال قانون النقد والقرض، ومنذ 1985 تحول البنك الخارجي إلى شركة ذات أسهم، وقد لوحظ ارتفاع هام في رأسمال البنك منذ الثمانينات، وهذا راجع لتحسين التبادل العالمي للبترول في 1973-1974 هذا من جانب ، ومن جانب أخر الزيادة المفرطة في الديون الخارجية، وبتاريخ 1991 ارتفع رأسمال البنك إلى مليار و600مليون دينار جزائري وقد وزع إلى 1600سهم ،أما في سنة 1995ارتفع ليصل إلى 5مليار و600مليون دينار جزائري، ليصل سنة 2001 إلى 12.2 مليار دينار جزائري، و للبنك عدة وكالات حوالي 78 وكالة موزعة عل كل أنحاء الوطن، وكذلك للبنك عدة فروع بالخارج نذكر منها :

-البنك العربي ما بين القارات الموجود بفرنسا.

-البنك العربي للاستثمار في التجارة الموجود بظبي.

-البنك العربي الانجليزي للتجارة الموجود في بريطانيا.

المطلب الثاني : أهداف ومهام البنك الخارجي الجزائري

يقوم هذا البنك بتمويل التجارة الخارجية، كما يقوم بجميع العمليات البنكية الأساسية للاقتصاد و له مكانة مهمة في القطاع العمومي، ومن بين مهامه :

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- ترقية الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى فيما يخص معاملاتهم وقروضهم .
- وضع وكالات لها فروع في الخارج بموافقة وزارة المالية .
- القيام بجميع العمليات البنكية الداخلية و المحاسبية الخارجية .
- تأسيس وإدارة وانجاز جميع العمليات المتعلقة بالإيجار، والخاصة بالتأمين اللازم لنشاطات المؤسسة.
- ضمان الإجراءات الجيدة لمختلف عملياتها.
- المشاركة في نظام القروض.
- إعطاء الضمانات للمستوردين و الموردين.
- إعطاء الموافقات للقروض و البنوك الأجنبية.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيميبنك الخارجي الجزائري وهيكل مديرية العمليات مع الخارج

يتشكل الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري مما يلي :

1- **رئاسة المدير العام :** تتشكل من ثلاث مدراء عموميين مكلفين بالمراقبة و الربط بين وظائف المالية التنموية و الدولية،حيث يقوما المدير العام بوظيفتين، الأولى تتمثل في كونه رئيس مجلس الإدارة والثانية مدير عام.

2-أمانة عامة : مكلفة بالمراقبة و الربط بين هياكل تسيير إمكانيات البنك.

3- مديرية الرقابة العامة :متصلة مباشرة برئيس البنك الخارجي الجزائري .

4- خلية الإصلاح : متصلة أيضا مباشرة برئيس البنك الخارجي الجزائري .

5- مديرية المالية والتطوير تتفرع إلى :

- خلية إستراتيجية.

- خلية التنظيم.
- مديرية المحاسبة.
- مديرية مراقبة التسيير.
- مديرية الخزينة.
- مديرية الإعلام الآلي.

6- مديرية الإدارة العامة للتعهدات تتفرع إلى :

- المديرية المركزية للشبكة العامة.
- مديرية التعهدات مع الشركات الكبرى.
- مديرية التعهدات مع الشركات المتوسطة و الصغيرة.
- مديرية المنازعات.

7- الأمانة العامة تتفرع إلى :

- مديرية الموارد البشرية والتكوين.
- مديرية الإدارة العامة.
- مديرية الدراسات القانونية.
- خلية الأمن والحماية.

الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:

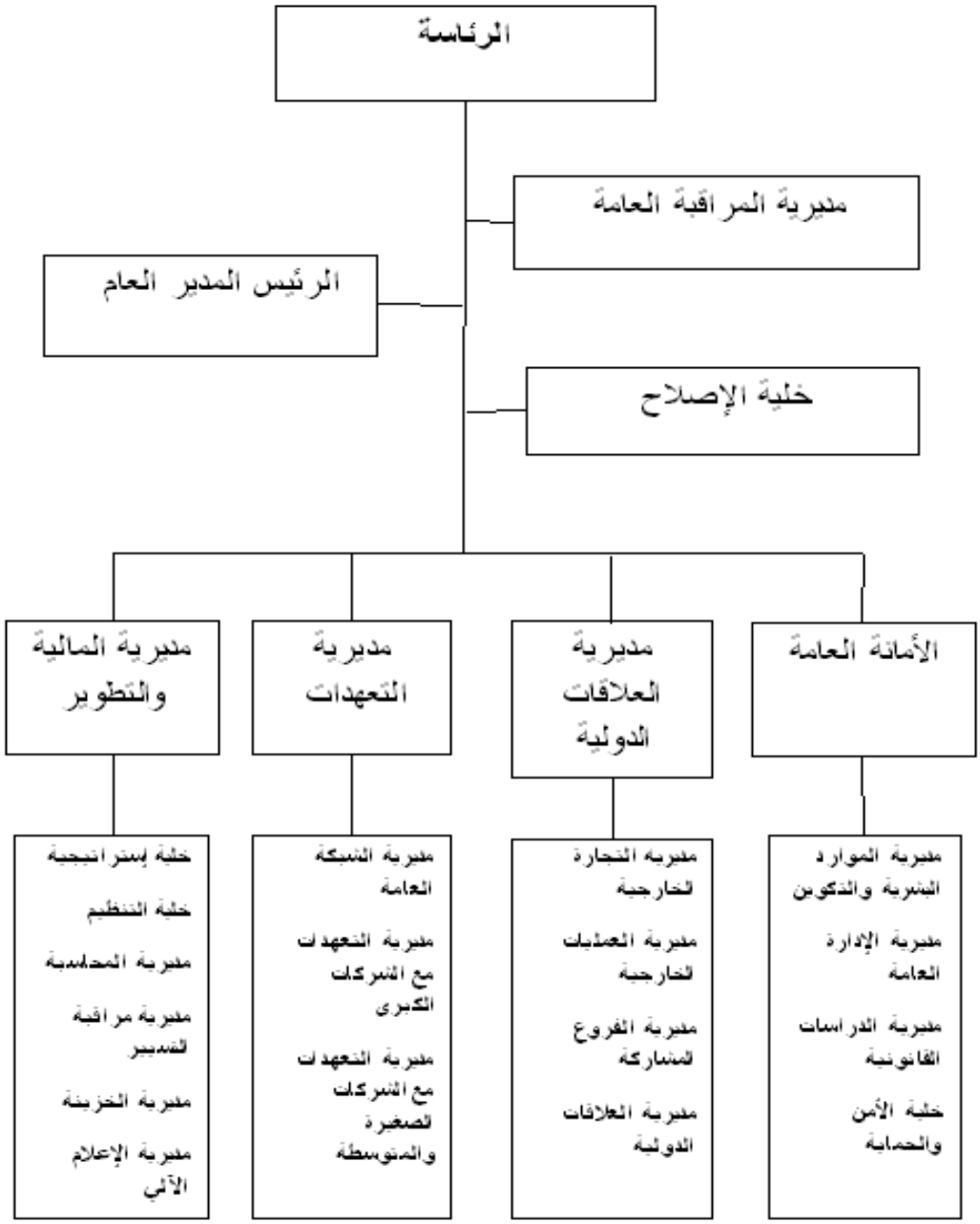

المصدر: بنك الخارجي الجزائري

إن أهم المديريات التي لها علاقة مباشرة بتمويل التجارة الخارجية هي :

- مديرية التجارة الخارجية DCE.
- مديرية العلاقات الدولية DRI .
- مديرية العمليات مع الخارج DOE .

وكون فترة التربص كانت على مستوى مديرية العمليات مع الخارج ، سنتطرق إلى دراسة الهيكل التنظيمي لهذه المديرية، والتي تتكون من:

1-مركز محاسبي.

2-مصلحة إدارية.

3-شبكة الإعلام الآلي.

كما تتشكل هذه المديرية من قسمين أساسيين هما :

أولا :قسم الاعتماد ألمستندي يحتوي على :

أ/قطاع فتح الاعتمادات المستندية :من مهامه

- تنفيذ عملية فتح الاعتماد ألمستندي.

-تحديد المستفيد بالنظر مع مديرية العلاقات الخارجية.

-معالجة كل التغيرات على الاعتماد ألمستندي.

-مراقبة سير عملية الاعتماد المستندي.

ب/قطاع التغطية المالية يتشكل من مصلحتين هما :مصلحة قطاع الالتزامات، ومصلحة تسيير تغطية الاعتماد المستندي.

ثانيا :قسم التحويل والاستيراد يحتوي على :

أ/قطاع العمليات على الحسابات بالعملة الصعبة ويتشكل من :

-مصلحة التدفقات النقدية.

-مصلحة حركة الحسابات.

ب/قطاع العمليات على الحسابات بالدينار الجزائري يتشكل من :

-مصلحة أوامر الدفع المرسلة.

-مصلحة أوامر الدفع المستقبلية.

ج/قطاع مركزية تدفقات العملة الصعبة يتشكل من :

-مصلحة تسعير العملات الصعبة.

-مصلحة تطبيق الحسابات.

المبحث الثاني:حالة تطبيقية لعملية سير الاعتماد ألمستندي في وكالةBEA

بعد أن تطرقنا للاعتماد ألمستندي نظريا سوف نعرض طريقة و كيفية سيره تطبيقيا و ذلك من خلال الخطوات المتبعة في هذه العملية، حيث أن المستورد يتفق مع مصدر أجنبي على سلعة ما من اجل استردادها.

و الدراسة الميدانية التي قمنا بها تطلبت استخدام طرق و وسائل مختلفة من اجل الوصول إلى نتائج و الإجابة على الإشكالية المطروحة الخاصة بعمليات التجارة الخارجية لهذا سنقوم في هذا المبحث بتحليل عملية متعلقة بالاعتماد ألمستندي تحصلنا عليها في وكالة البنك الخارجي الجزائري(تلمسان) و فيما يلي سنتطرق إلى أهم المراحل الأولية للاعتماد المستندي و طريقة فتحه و تصفيته تسويته.

المطلب الأول:إجراءات الاعتماد ألمستندي

تم تعاقد عميل ممثل شركةx متواجدة بتلمسان مع شركةy،متواجدة في ايطاليا لشراء سلعة ما و على هذا الأساس قامت للزبون الايطالي بإرسال فاتورة مبدئية بقيمة هذه السلعة للزبون و تحتوي هذه الفاتورة على المعلومات الخاصة بالسلعة و يكون الرفض عليها أو قبولها،و عند موافقة الزبون على هذه البضاعة طلب العميل من الشركة الايطالية طلبيه و تم العقد التجاري بينهما.

- مرحلة ما قبل التوطينpré –domiciliation:

للتقليل من تهريب الأموال و تبييضها و استنزافها إلى الخارج قام بنك الجزائر بفرض إجراءات رقابية جديدة على التجارة الخارجية و هذا ابتداء من 15 مارس2016 حيث يتم إخضاع عمليات التجارة الخارجية إلى التوطين الالكتروني.

و سرحت الجمعية المهنية للبنوك و المؤسسات المالية إن هذا الإجراء يهدف إلى المراقبة و التسهيل الإداري لمعالجة عمليات التجارة الخارجية.

هذا الإجراء يسمح بتكوين قاعدة الكترونية مركزية لدى كل بنك مما يسهل عليه إجراءات الرقابة المسبقة تحت مسؤوليته،و توضح المذكرة التي أرسلها بنك الجزائر أن هذه الخطوة تقتصر على شركات محددة و معترف بها تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من السيطرة الدائمة على عمليات التجارة الخارجية قبل تحويل الأموال.

و يؤكد بنك الجزائر على ضرورة توفر البنك على نظام الرصد الدائم الذي يشمل التزامات المتعلقة بالتجارة الخارجية و الامتثال للأحكام القانونية و اللوائح المعمول بها في مجال الوقاية و مكافحة غسل الأموال[64]

من خلال الحالة التي قمنا بدراستها في وكالةBEAممثل الشركة xالمتواجد بتلمسان و بتاريخ 2016/10/31 قام بطلب فتح ملف التوطين و يحتوي هذا الملف على المعلومات الخاصة بهذا الزبون و هي :

- اسم الشركةx
- عنوان الشركة
- رقم التعريف الضريبي (NIF)
- رقم السجل التجاري
- قسم الحساب البنكي

الملف الخاص بما قبل التوطين pré-domiciliation:

N°=11595/15/16

يحتوي على:

- العقدالتجاري:الفاتورة الشكلية.
- المورد:y
- بلد المنشأة:ايطاليا.
- الثمن:64.000,00€

[64] تاريخ التحميل2017-04-03 elmihwar.com20h

- Mode de reglementاعتماد مستندي
- CFR:Incoterme
- بعد دراسة هذا الملف من قبل البنك(BEA)،ثم ملاحظة تطابقه مع القوانين السارية فتم الإشعار AVIS DACCEPTATION و في هذا الإشعار يقوم البنك بأخبار الزبون أن طلبه قد قبل و يدعوه إلى التقدم إلى الوكالة في اقرب وقت مرفوق بجمع الوثائق المستحقة من اجل القيام بالتوطين النهائي.

المطلب الثاني:مراحل فتح الاعتماد ألمستندي

بعد قيام بمرحلة pré domiciliation انتقلت وكالة BEAإلى مرحلة فتح الاعتماد ألمستندي و بحسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها فقد تقدم ممثل الشركة X المتواجدة بتلمسان إلى الوكالة قصد طلب فتح اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء و مؤكد،و أهم الخطوات التي قاموا بها في هذه المرحلة هي:

- العقدالتجاري:هي خطوة قامت بها المستورد و المصدر قصد القيام بهذه الصفقة التجارية و هو بمثابة اتفاق مبدئي بينهم من جال الشراء البضاعة المطلوبة.
- فتح الاعتماد ألمستندي: بعد الاتفاق بين المستورد و المصدر أي بمعنى أخر عبور مرحلة تعاقدهم التجاري، لجأ المستورد ممثل الشركة إلى وكالة البنك الخارجي الجزائري و أمر بفتح اعتماد مستندي لصالحه و اصطحب معه بالوثائق اللازمة و تتمثل فيما يلي:

1- الفاتورة الشكلية:Facture proforma

تقدم الزبون إلى الوكالة مرفوقا بالفاتورة الشكلية حيث أنها تعتبر أساس فتح الاعتماد المستندي و تحتوي على معلومات حول الصفقة،البنك قبل أن يقوم بأي عملية اعتماد يطلب من عميله تقديم فاتورة شكلية و هي عبارة فاتورة أولية و بمثابة طلب بالنسبة للمشتري(bon de comod)من خلالها يطلب من بنكه فتح اعتماد و بالنسبة للبائع كتبرير له قبل شروعه في التمويل لدى بنكه.

يقوم البنك بتوطين هذه الفاتورة و تحتوي على المعلومات التالية:

- اسم المستورد:شركةX
- عنوان المستورد: الحناية-تلمسان.

- تواريخ الفاتورة: 2016/05/25
- نوع السلعة
- سعر السلعة:€64.000.00
- طرق الدفع:اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء و المؤكد
- شروط التسعيرة:CRF
- اسم المورد:شركةy
- بلد المنشأ:ايطاليا
- ميناء الشحن:port européen
- ميناء التفريغ:ميناءوهران
- وسيلة النقل: سفينة
- بنك العميل:بنك الخارجي الجزائري
- بنك المورد
- توقيع و خصم المصدر
- بعد تقديم الفاتورة الشكلية قام البنك بدراسة كاملة لملف العميل توصلت إلى قرار لان البضاعة تتطابق مع قوانين الدولة و مشروعها إضافة إلى أن العميل قد تعود التعامل مع هذه الوكالة و يتوفر فيه الشروط الخاصة بفتح الاعتماد ألمستندي و المتمثلة في:

امتلاكه سجل تجاري(رقم السجل التجاري)

لديه حساب في البنك(رقم حسابه البنكي)

رقم التعريف الضريبي(Numéro d'identification fiscal)

بعد تقديم الفاتورة الشكلية و قبولها من طرف الوكالة انتقلوا إلى مرحلة التوطين.

Domiciliationالتوطين:

عملية التوطين هي ضرورية و تسمح بالمتابعة المادية و المالية و هو عبارة عن رقم تسلسلي يتعلق بالتجارة الخارجية في التصدير و الاستيراد و لابد على الطرفين:

المستورد:قبل تنفيذ العملية لابد عليه ان يختار بنك معين له بصفة الوساطة معتمد بحيث يلتزم بتنفيذ العمليات طبقا لقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية.

- البنك يعمل على تنفيذ العملية لصالح المستورد و العمليات الخاصة بالتبادل الدولي طبقا لقوانين التجارة الخارجية.
- يقوم البنك بمراجعة الوثائق و يقوم بفتح ملف لكل زبون خاص بالتوطين و بهذا يستطيع البنك القيام بما يلي:

✓ تسيير و متابعة ملف التوطين.

✓ مراقبة ملفات التوطين و تأتي 3أشهر بعد تنفيذ عملية التسديد نقدا و كذلك 3أشهر بعد أخر تسديد العملية.

✓ مخالصة ملف التوطين:كل عملية توطين لابد أن تنهي مع المبلغ المحول إلى الخارج.

✓ يمكن القول أن التوطين يتمثل في قيام البنك بتسجيل العمليات التي تجري مع الخارج و هذا من اجل التأكد من تطابقها مع النظام المعمول به.

✓ و من اجل فتح ملف توطين البنك يطلب من زبونه عقد تجاري طبقا للفاتورة الشكلية،سند و طلب مؤكد و في هذا العقد التجاري يظهر هوية المتعاقدين و البلد الأصلي للبضاعة المستوردة.

✓ إذن الملف الخاص بالتوطين يشمل:

1- الفاتورة الشكلية-2-طلب التوطين.

من خلال الحالة التي دارسناها في وكالة BEA"المشور"كان التوطين كما يلي:

EUR	00001	10	4	2016	02	03	13

13:رقم الولاية "تلمسان

03:يرمز إلى وكالة البنك الخارجي الجزائري.

02:يرمز إلى اعتماد شباك التوطين.

2016:سنة التوطين.

4:يرمز إلى الثلاثي الثالث.

10:يرمز إلى طبيعة العقد (الاستيراد)

00001:الرقم التسلسلي لملف التوطين.

EUR:العملة المتعامل بها و هي الاورو

المصاريف الخاصة بملف التوطين هي 1500دج

إذن بعد مرحلة القبول يحرر المصدر للفاتورة النهائية(La facture définitif)،و يرسلها مع المستندات الذي اتفقا عليها.

- حسب ما جاء في الأعراف الموحدة R44600 يجب على المستورد إعطاء تعليمات دقيقة إلى وكالته و جميع المستندات، اتفق عليها مع المصدر مسبق من اجل فتح الاعتماد.
- بعد قبول الفاتورة الشكلية تأتي مرحلة طلب فتح الاعتماد ألمستندي.

2- طلب فتح اعتماد ألمستندي Demande d'ouverture du Credoc

هو طلب مكتوب يحرر من طرف المستورد (الشركةX) حيث يحتوي على بيانات تتمثل في 19 بيان و هي:

بيانات طلب فتح الاعتماد:

أهم هذه البيانات هي:

- اسم مقدم الطلب و عنوانه
- اسم و عنوان من فتح الاعتماد لحسابه.
- وسيلة تبليغ الاعتماد
- قيمة الاعتماد رقما و تفقيط.
- تاريخ صلاحية الاعتماد و مكان تداول المستندات
- المستندات المطلوبة و شروطها.
- تفاصيل البضاعة المطلوبة.
- شروط التسليم
- واسطة النقل

- مكان الشحن
- مكان الوصول
- السماح بالشحن الجزئي أو عدم السماح به
- السماح بالاقطر ما أو عدم السماح بها.
- تحديد من سيتحمل العمولات داخل أو الخارج
- التوضيح فيما إذا كان الاعتماد قابلا للنقص أو غير قابل للنقص
- هل الاعتماد معزز أم غير معزز
- كيفية دفع أجور الشحن
- تحديد الطرف الذي سيتم سحب السحوبات عليه.
- أي شروط أخرى تتطلبها طبيعة البضاعة أو طبيعة قوانين بلد فاتح الاعتماد.

المصدر يطلب منه:

-6نسخ من الفاتورة التجارية

-3نسخ من سند الشحن.

-شهادة المنشأ، شهادة المطابقة

- بعد القيام بالإجراءات الخاصة بفتح الاعتماد يقوم موظف الوكالة البنكية بتحضير ملف و يرسله إلى مديرية العمليات مع الخارج" DOE"،و يحتوي على:

- نسخة من طلب فتح الاعتماد المكتوب من طرف المستورد وثيقة"04".

- وثيقة MT700عن طريق شبكة السويفت.

- قامت مديرية العمليات مع الخارج DOEبدراسة مفصلة للملف و توصلت إلى قرار القبول و وقت تصريح فتح الاعتماد و بعد ذلك أرسلت الملف إلى الوكالة من اجل المباشرة في فتح الاعتماد.

المطلب الثالث:تنفيذ و تسوية الاعتماد المستندي.

بعد ما تحصل البنك الخارجي الجزائري على القبول الاعتماد ألمستندي ينتقل إلى مرحلة التنفيذ و التسوية (إجراء حساب تكاليف الاعتماد بالإضافة إلى عمولته و هذا بعد إجراء التحويل النقدي أي تحويل الاورو مقابل الدينار الجزائري)

و من خلال دراستنا لهذه الحالة:

- قيمة الصفقة بالدينار الجزائري هي 5130000
- عمولة الالتزام(ثابتة):2000
- %17:TVA
- عمولة 3000:Swift
- عمولة التعديل 1000
- مبلغ الصفقة=12800000

2176000=0,17×12800000=TVA

14976000=2176000+12800000

14976000+2000=14976000 (عمولة ثابتة)

14976000 +3000=14981000 ⟵ المبلغ الإجمالي

- بعد أن تقتطع المديرية العامة مع الخارج DOEهذه العمولات و تدرس الملف الخاص بالاعتماد تباشر بإشعار فتح الاعتماد على شكل Swift (MT700)إلى بنك المصدر و هذا بأمر من زبونها (ممثل الشركةx) و بعد أن يتلقى بنك المصدر هذا السويفت عن طريق وثيقة إشعار يقوم وكالةBEAبإعلام المصدر من صحة الشروط المتفق عليها في العقد التجاري.
- و في الحالة التي درسناها تم التحقق من كافة الشروط و قبولها و من هنا أي بعد فحص الاعتماد و التأكد من صحته و احترام تاريخ صلاحياته و مكان الدفع.
- عملية التبليغ:

- المصدر يقوم بتبليغ المكلف بالعبور هذا من اجل القيام بإجراءات العبور و شركة التامين لتغطية كافة المخاطر،و بعدها يرسل الوثائق اللازمة إلى بنك BEA،و هذا الأخير يقوم بمراجعتها و التأكد منها و يرسلها إلى بنك المستوردBEA،أهم هذه الوثائق:
- الفاتورة التجارية
- سند الشحن
- الشهادة الأصل
- الفاتورة النهائية
- وصل تحويل المستندات
- يرسل بنك المصدر الوثائق إلى بنك BEA و يراجعها في 7 أيام مفتوحة.
- تم توقيع بنكBEA،على هذه الوثائق و إشعار المصدر و بنكه بهذا و من تم يرسل البضاعة المتفق عليها مع نسخة أصلية من الفاتورة النهائية و نسخة أصلية من سند الشحن حيث يعتبر سند الشحن بمثابة ضمان للمصدر و يحميه من خطر عدم الدفع حيث لا يمكن أن تسلم البضاعة إلا بعدإظهار و توقيع السند من طرف بنك المستورد.

بعد أن يتلقى بنكBEA تتم عملية الدفع نقدا في مدة لا تتعدى 21 يوم من تاريخ التوقيع على سند الشحن.

تصفية الاعتماد ألمستندي:

هيأخر مرحلة حيث يتم غلق ملف التوطين و هذه المرحلة تظهر انه قد حول المبلغ لصالح المصدر.

يتم توطين الفاتورة النهائية و يمضي المستورد على وثيقة رفع التخفيضات أيأن المستندات كاملة لا يوجد بها نقص بعدما تحقق من أن الاعتماد قد تم و دفع قيمته للمصدر يتجه المستورد إلى الميناء من اجل استلام بضاعته المتفق عليها بعد أن يقوم بتسليم المستندات إلى مصلحة الجمارك و يسلموه وثيقة D10،حيث أنها تؤكد دخول البضاعة و استلامها من طرف المستورد و المبلغ دخلت به البضاعة.

و من هنا تنتهي عملية الاستيراد و يقوم بنكBEA بتصفية ملف التوطين الخاص بهذه العملية.

و في هذه الحالة ملف التوطين كان تم أي انه نفد بطريقة تامة حيث اجتمعت فيه جميع الوثائق المطلوبة(فاتورة نهائية،D10،F4)

نستنتج أن الحالة التي درسناها عملية الاعتماد فيها كانت عادية و لم نلاحظ أي عراقيل منذ بداية فتحه إلى غاية تصفيته و الدليل على ذلك أن الزبون تحصل على بضاعته كما طلبها و بطريقة جيدة و أيضا المصدر (تحصل على جميع مستحقاته مقابل ذلك)

خاتمة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل تعرفنا على البنك الخارجي الجزائري و مختلف خدماته إذ يتمثل إلى كسب ثق المؤسسات و الزبائن لجلب عدد اكبر من الزبائن الراغبين في القيام بعمليات التمويل و هذا من خلال السير الحسن لمختلف الأعمال التجارية من دون مخاطر.

تطرقنا أيضا إلى كيفية تمويل الاعتماد ألمستندي في وكالة BEA064 و هذا من خلال دراستنا لمختلف الإجراءات المتعلقة بسيره.

في الأخير استنتجنا أن الاعتماد ألمستندي هو الأكثر شيوعا و استعمالا في تمويل التجارة الخارجية كونه يحتوي على ضمانات و درجة مخاطرة قليلة و هذا من خلال تتبع جميع مراحله لضمان السير الحسن.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

زادت أهمية البنوك في الآونة الأخيرة هذا لأنها تعد احد الركائز التي تعتمد عليها الدولة في تطوير اقتصادها و توسيعه و هذا يكون نظرا لما تقدمه من الخدمات المالية حيث يعتبر التمويل أهمها الذي هو عبارة عن حلقة وصل في الاقتصاد حيث يلعب دور الوسيط بين البنك و المشاريع الاستثمارية الممولة حيث تلجا إليه البنوك رغبة في احتلال مكانة بالغة الأهمية في المبادلات التجارية و تعتبر التجارة الخارجية أهم هذه المبادلات التي يقوم بها مختلف دول العالم و هذا نظرا لما تلعبه من دود جد بارز في تطوير اقتصاديات الدول و ذلك بتحريك و تنشيط العلاقات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين المقيمين في دول مختلفة حيث تلجا البنوك في أكثر الحالات أثناء تمويلها للتجارة الخارجية إلى الاعتماد ألمستندي الذي يعتبر الأكثر ضمانا و تسهيلا كما انه يشكل وسيلة وفاء من كلا الطرفين (المشتري و البائع) و هذا ما تعرضنا له من خلال دراستنا هذه.

النتائج المتوصل إليها:

ـــ يلعب البنك دورا مهما في تمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة تحتل مكان مهما في الاقتصاد الوطني نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها.

ـــ التطور في تقنيات تمويل التجارة الخارجية ساهم في انفتاح الدول مع بعضها البعض و للخروج من دائرة العزلة.

ـــ إن الاعتماد ألمستندي يعتبر التقنية الأكثر استعمالا لكونه أقل خطورة مقارنة مع باقي التقنياتالأخرى

صعوبات البحث:

ـــ ضيق الوقت كان حاجز بيننا و بين الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة ببحثنا.

ـــ صعوبة الحصول على المعلومات الكافية في الجانب التطبيقي.

قائمة المراجع

الكتب:

1. بالرقي تيجاني و حمزة شوادر الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية , بحوث و أوراق عمل الندوة المنعقدة خلال 18 أفريل 2010 دار الهدى لطباعة و النشر و التوزيع 2010.
2. شاكر القزويني ,محاضرات في اقتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر 1989 .
3. شاكر القزويني ,محاضرات في اقتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 4 ,2008 .
4. شاكر القزويني ,محاضرات في اقتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية 2000 .
5. شاكر القزويني ,محاضرات في اقتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية 1987 .
6. عبد الحليم محمود كراجة ,محاسبة البنوك,دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان طبعة 1 , 2000 .
7. د.منير إبراهيم الهندي, إدارة البنوك التجارية, المكتب العربي الحديث الإسكندرية طبعة 2 ,2000.
8. د.طارق طه ,إدارة البنوك في بيئة العولمة و الإنترنت, الدار الجامعية الجديدة إسكندرية 2007 .
9. مصطفى رشدي شيحة ,الاقتصاد النقدي و البنكي, الدار الجامعية مصر 1985 .
10. طاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر طبعة 4 ,2005 .
11. فلاح حسين الحسني مؤيد عبد الرحمان ألحوري ,إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر, دار وائل للنشر و التوزيع الأردن طبعة 3 ,2006 .
12. محمد سعيد أنور سلطان, إدارة البنوك, الدر جامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 1993.
13. عبد الرحمان ياسر أحمد, اقتصاديات و البنوك, دار الجامعية مصر القاهرة2003.
14. د.محمد فتحي البديوي, إدارة البنوك, المكتبة الأكاديمية طبعة 1 , 2012 .
15. د.عبد الوهاب يوسف أحمد, إدارة المؤسسات المالية, دار الحامد للنشر و التوزيع عمان, الأردن الطبعة 1 ,2008 .
16. د.ضياء مجيد, اقتصاديات النقود و البنوك, مؤسسة الشباب الجامعية الإسكندرية.
17. محفوظ لشعب, الوجيز في النظام المصرفي الجزائري, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004 .
18. مولود ميدان, قانون النقض و القرض, دار بلقيس 2009 .
19. طارق عبد العال, اندماج و خصخصة البنوك, الدر جامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 1999 .

20.عبد المطلب عبد المجيد, النظرية الاقتصادية, الدر جامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 2000 .

21.رعد حسين المرن, أساسيات التجارة الدولية المعاصرة, دار الرضي للنشر 2001 .

22.محمد عبد العزيز عجيمة, النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية, دار النهضة العربية 1992 .

23.فريد الصلح موريس نصر,المصرف و الأعمال المصرفية الأهلية للنشر و التوزيع بيروت 1998 .

24.جمال يوسف عبد النبي, الاعتمادات المستندية, مركز الكتاب الأكاديمي عمان الطبعة الأولى 2001 .

25.مدحت صادق, النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي, دار غريب القاهرة مصر الطبعة الثانية 1997.

المذكرات:

1. سمية بن محياوي "دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية" سنة 2014-2015 .

2. بن شنهو فريدة " الإصلاحات البنكية في الجزائر، تطولا واقع و أفاق" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه سنة 2015-2014

3. زيمري نعيمة " التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر سنة 2011-2010

4. علودة نجمة دايمة "دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر 11_12_2014

5. شيلالي رشيد "تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر سنة 2010-2011

6. بوكونة نورة " تمويل التجارة الخارجية في الجزائر" ـــ رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر سنة 2012/2011

7. دكتور كتوش عاشور مداخلة بعنوان دور الاعتماد ألمستندي في تمويل التجارة الخارجية.

8. :شنيني سمير، التجارة الخارجية في ظل التحولات الراهنة1989-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006

9. بالحبيب عبد المالك،أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية،المركز الجامعي غرداية،2011

القوانين و المواد:

1. المادة 26 من القانون رقم 86/12، المؤرخ في 19 أوت 1986

2. المواد 100-119 لقانون النقد و القرض 90\10

مواقع الانترنت:

www.bank-of-algeria.dz

المراجع الأجنبية:

1. Amour Benhalima , le système , textes et réalité , édition Dahleb , 1996
2. AbdelkarimNAAS , le système bancaire algérien , maison de LAROSE , Paris , France , 2003
3. Mohammed gharnout, Grises Financières et faillites des banque Algérienne éditions GAC, Alger, 2004

الفهرس

الملخص .....أ
قائمة الأشكال .....ب
قائمة الجداول.....ب
المقدمة العامة.....01

الفصل الأول: أدبيات نظرية

مقدمة الفصل الاول :.....05
المبحث الاول:مفاهيم نظرية حول البنوك و مختلف الاصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي.....06
المطلب الاول : ماهية البنوك.....06
المطلب الثاني : انواع البنوك، اهميتها و وظائفها 07
المطلب الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري.....13
المبحث الثاني : التجارة الخارجية و علاقتها مع البنوك 22
المطلب الاول : ماهية التجارة الخارجية 22
المطلب الثاني : تمويل التجارة الخارجية 24
المطلب الثالث : قروض التجارة الخارجية 30
المطلب الرابع : تطور التجارة الخارجية في الجزائر 47
خاتمة الفصل الاول 49

الفصل الثاني : ادبيات تطبيقية

مقدمة الفصل الثاني.....51
خاتمة الفصل الثاني.....62

الفصل الثالث :الجانب التطبيقي (دراسة حالة الاعتماد المستندي في بنك الخارجي الجزائري)

مقدمة الفصل الثالث.....64
المبحث الاول : تقديم البنك الخارجي الجزائري.....65
المطلب الاول : لمحة تاريخية عن البنك الخارجي الجزائري.....65
المطلب الثاني : نشاطات البنك الخارجي الجزائري 66
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري 66
المبحث الثاني : حلة تطبيقية لعملية سير الاعتماد المستندي في وكالة BEA.....70
المطلب الاول : اجراءات الاعتماد المستندي 07

المطلب الثاني :مراحل فتح الاعتماد المستندي.....72

المطلب الثالث : تنفيذ و تسوية الاعتماد المستندي.....74

خاتمة الفصل الثالث.....80

الخاتمة العامة 82

قائمة المراجع.....83

الفهرس

الملاحق

- ....Wgle de pdad.....
- ....P.V.S.....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....

Préciser la QUANTITE , la NATURE EXACTE de la marchandise et le PRIX UNITAIRE en Indiquant si il y a Tolérance sur Quantité ou non :

- .....Une.....
- .....Soudeuse Mobile Labev 104 x 50 A 9 axes Manuelles.....
- .....

Suivant Facture Proforma N° : 1595/15/16 **du** 25/05/2016
Date et Lieu de Validité du Crédit : 30/08/16
Aéroport ou Port d'Embarquement : LIVORNO ou la SPEZIA (Italie)
Date Limite d'Embarquement : .....
Aéroport ou port de Destination : Port d'Oran
Expéditions Partielles : Interdite
(Interdites ou Autorisées)
Transbordement : Interdit
(Interdit ou Autorisées)

De convention expresse les documents sont affectés par nous à titre de gage et de nantissement à bonne fin des avances qui résulteront de votre paiement ou acceptation, ainsi qu'au remboursement de toutes les sommes dont nous serions débiteurs envers vous pour quelques causes que soit avant l'échéance des traites et le prix de la marchandise avant l'échéance du Crédit .

Nous nous engageons à vous verser le montant de votre paiement à l'arrivée des documents à la B.E.A de TLEMCEN 064 déduction de la provision versée plus vos commissions et frais accessoires et ce, quelle que soit l'issue de l'affaire pour laquelle vous avez effectuer le paiement.

Cette opération est soumise aux règles et usances uniformes relatives aux crédits documentaires approuvées par la Chambre de Commerce Internationale, et actuellement en vigueur, sous réserves de l'application des règles et usances propres aux pays ou l'opération se déroule et qui n'auraient pas adopte les règles et usances uniformes.

Signature

بردع القسيمة 13 مجموعة ملكية

Veuillez noter que nous prenons à notre charge le risque de change Jusqu'à l'achat des devises.

الإنتاج الصناعي للمنتجات المصنعة من الخرسنة أو من المجمعة

Signature

بردع القسيمة 13

13100 - 1379277 / 1 / 14

SINCERT

CERMET

LOREV
IMPIANTI
macchine prefabbricati cemento

RECAPITULATION

TOTALE POUR MARCHANDISE PROPOSEE MARCHANDISE DEPART USINE DE FABRIANO FRAIS D'EXPEDITION ET MISE EN MARCHE EXCLU	**EURO 61.500,00**
-FRAISE POUR LE TRANSPORT C&F PORT DE ORAN	EURO 2.500,00
Prix total rendu C&F PORT DE ORAN	EURO 64.000,00

CONDITIONS COMMERCIALS:

DELAI DE LIVRAISON:	12 semaines après commande (plus 2 semaines en aout pour congés) de la date de réception de la L/C
GARANTIE (mois):	18 mois
REGLEMENT:	Par lettre de crédit, ouverte, confirmé et irrévocable par une primaire banque italienne
LIVRAISON:	C&F PORT D'ORAN
PORT D'EMBARQUEMENT:	LIVORNO ou LA SPEZIA
CALCUL DE CONSTRUCTION:	a la charge du client
INSTALLATION ET MISE EN ROUTE:	exclu
ORIGINE DE LA MARCHANDISE	Tout la marchandise est de origine Italienne
VALIDITE0 DE L'OFFRE	30 /08/2016

BANCA POPOLARE DI ANCONA- FABRIANO BRANCH
IBAN CODE IT67O053 0821 1000 0000 0013 643
BIC SWIFT CODE BLOPIT22XXX

Lorev Impianti S.r.l.
Ugo Gentilini

BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE
Agence TLEMCEN 640 4 OCT 2016
13 03 02

LOREV IMPIANTI s.r.l

3

Lorev Impianti srl, Strada Provinciale Arceviese 139/A,
60044 Fabriano AN - ITALY
Tel +39.0732.71323 – Fax +39.0732.71326
www.lorev.com - info@lorev.com

LOREV
IMPIANTI
macchine prefabbricati cemento

SINCERT
CERMET

Facture proforma n° 11595/15 /16
Fabriano 25/05/2016

ugo.gentilini@lorev.com
mobile phone

Sett/le
62 Cite HEBAK
TLEMCEN
ALGERIE

Fabriano25-05-2016

SUJECT: FACTURE PROFORMA NUMERO 11595/15/16 POUR PONDEUSE MOBILES LOREV 104X50A AVEC MOULES

Monsieur,
suite votre dernier demande veuillez trouver ci-après notre meilleur facture proforma n° 11595/15 pour les machines dessus mentionnés.

Nous sommes a votre disposition pour toutes les renseignements nécessaires.

Meilleurs Salutations
Lorev Impianti srl
Ugo Gentilini

LOREV IMPIANTI s.r.l
STRADA PROVINCIALE ARCEVIESE 139/A
60044 FABRIANO ANCONA - ITALIA

1

Lorev Impianti srl, Strada Provinciale Arceviese 139/A,
60044 Fabriano AN - ITALY
Tel +39.0732.71323 – Fax +39.0732.71326
www.lorev.com - info@lorev.com

ORIGINAL

LOREV

SINCERT

CERMET

CERTIFICAT DE CONFORMITE

REF. FACTURE COMMERCIALE N.269 DU 22/12/2016

APPLICANT ~~KAHLOULA MOHAMED AMINE~~
~~Cité Hebak nr 762 Mansourah~~
TLEMCEN ALGERIE

REF. LETTRE DU CREDIT NO. 064ICD0000216099
DE LA BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

NOUS LOREV IMPIANTI SRL CERTIFIONS QUE LA MARCHANDISE DONT A LA FACTURE COMMERCIALE INDIQUEE EST CONFORME AU NORMATIVE EUROPEENNE ET REALISE DANS LE RESPECT DE LA NORMATIVE ISO 9001:2000

FABRIANO – 22/12/2016

LOREV IMPIANTI s.r.l.
L'Amministratore

ORIGINAL

LOREV

SINCER

CERME

Page N° 01/0

KAHLOULA MOHAMED AMINE
Cite Hebak nr 762 Mansourah
TLEMCEN ALGERIE

NIF : 1 032 89800 0005 58

FACTURE COMMERCIALE N.269
DATE: 22/12/2016

Q.té	DESCRIPTION	CODE / REFERENCE	PRIX UNIT.	PRIX T

CFR PORT ORAN ALGERIE (INCOTERMS 2010)

.

UNE(01) PONDEUSE MOBILE LOREV 104X50A AVEC MOULES MODELE NOVA

.

SUIVANT FACTURE PROFORMA NR 11595/15/16 DU 25/05/2016

VALEUR FACTURE CFR PORT ORAN ALGERIE **EURO** **64.000,**

PRIX HORS TAXES ET HORS DOUANE.

MARCHANDISE DE C.E. ORIGINE

DESTINATION: PORT ORAN, ALGERIE

04 OCT. 2016
BANQUE EXTERIEUR D'A
Agence TLEMCEN
13 03 02 2016 4 10 0000

CONDITIONS DE PAIEMENT: EUR. 64.000,00 A VUE PAR L/C
REF. LETTRE DU CREDIT NO. **064ICD0000216099**
DE LA **BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE**

N° 1 A VUE, N°1 PALETTE
POIDS NET: 3.010= KGS POIDS BRUT: 3.025= KGS

LOREV IMPIANTI s.r.l.

/Lorev Impianti
ST.Provinciale Arceviese 139A - 60044 Fabriano-ANCONA - ITALIE
P.I. 01561690429 – C.F. 01246870438

UBI Banca Popolare di Ancona

SI, 12/01/2017

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE TLEMCEN 064
2 RUE DE L'INDEPENDANCE
TLEMCEN ALGERIE

IGINAL

EDIT NUMBER : 064ICD0000216099

OUR REFERENCE : 1612CEX0006935A0

---------- APPLICANT ----------
HLOULA MOHAMED AMINE
TE HEBAK NR 762 MANSOURAH
EMCEN ALGERIE

---------- BENEFICIARY ----------
LOREV IMPIANTI SRL
STRADA PROVINCIALE ARCEVIESE 139/A
60044 FABRIANO (AN)

----- REIMBURSING BANK ----------
UTSCHE BANK AG
ANKFURT AM MAIN De

EASE NOTE WE HAVE WITHDRAWN, FROM THE ABOVE MENTIONED BENEFICIARY,
OCUMENTS HEREWITH ENCLOSED THAT WE SEND YOU AS PER CREDIT TERMS,
S FOLLOWS:

	AMOUNT	MATURITY
CE 0001079 EUR	64.000,00	SIGHT

OCUMENTS : SEE ATTACHED FORM

EMARKS/INSTRUCTIONS:
SUBJECT TO U.C.P. (REV. 2007) ICC PUBLICATION 600
KINDLY ACKNOWLEDGE RECEIPT OF THIS LETTER.
WE HEREBY CERTIFY THAT ALL CREDIT TERMS AND CONDITIONS HAVE BEEN COMPLIED WITH
THE NEGOTIATION OF THE ABOVE AMOUNT HAS BEEN DULY ENDORSED ON THE ORIGINAL ADVICE
WE SHALL REIMBURSE OURSELVES FROM DEUTDEFF AS PER CREDIT TERMS, VALUE DATE 23 JANUARY 2017.

Banque Extérieure d'Algérie
TLEMCEN 64
15 JAN. 2017
Accusé de Réception
SECRETARIAT

CREDIT DEPT. MOD: A0856 2030043

NOT EXCEEDING
F41A: Disponible chez/via - Code d'identifiant - Code
IdentifierCode: Code d'identifiant:
BEXADZALDOE
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
(DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPARTEMENT L/C ET NOSTRO)
ALGIERS DZ
Code: BY PAYMENT
F43P: Envois partiels
INTERDIT
F43T: Transbordement
INTERDIT
F44E: Port de chargemt/Aéroport départ
PORT LIVORNO OU LA SPEZIA ITALIE
F44F: Port de déchrgemt/Aérprt de dest
PORT ORAN ALGERIE
F44C: Date ultime d'envoi
161210 2016 Dec 10
F45A: Desc biens et/ou prestations
CFR PORT D'ORAN (INCOTERMS 2010)
.
UNE(01) PONDEUSE MOBILE LOREV 104x50A AVEC MOULES
MODELE NOVA
MONTANT TOTAL CFR : 64.000,00 EUR
.
SUIVANT LA FACTURE PROFORMA NR 11595/15/16 DU 25/05/2016
F46A: Documents requis
FACTURE COMMERCIALE DUMENT SIGNEE PAR LE BENEFICIARE ET PORTANT CACHET HUMIDE EN 08 EXEMPLAIRES ORIGINAUX
.
3/3 DES CONNAISSEMENTS ORIGINAUX CLEAN ON BOARD A
ORDRE DE LA BEA AGENCE [redacted] NOTIFY DONNEUR D'ORDRE MARQUES
FRET PAYE
.
ORIGINAL CERTIFICAT D'ORIGINE (ORIGINE ITALIE) ETABLI ET SIGNE PAR LA CHAMBRE DE COMMERCE DE L'ITALIE .
.
ORIGINAL BORDEREAU DE COLISAGE DUMENT SIGNE PAR LE BENEFICIAIRE ET PORTANT CACHET HUMIDE
.
ORIGINAL NOTE DE POIDS DUMENT SIGNE PAR LE BENEFICIARE ET PORTANT CACHET HUMIDE
.
COPIE DECLARATION D'EXPORTATION (EX1)
.
ORIGINAL EUR1
.
CERTIFICAT DE CONFORMITE DUMENT SIGNE PAR LE BENEFICIARE ET PORTANT CACHET HUMIDE EN 03 EXEMPLAIRE.
.
ORIGINAL CERTIFICAT DE CONTROLE DE QUALITE DELIVRE PAR UN ORGANISME HABILITE EN 03 EXEMPLAIRES
F47A: Autres conditions
L'ENVOI DES DOCUMENTS DOIT SE FAIRE OBLIGATOIREMENT PAR VOTRE BANQUE ET PAR COURRIER EXPRESS A NOTRE AGENCE CITE AU CHAMPS 51D
POUR CHAQUE JEUX DE DOCUMENT IRREGULIER LEVEE PAR LE DONNEUR D'ORDRE VOUS SEREZ APPELEE A NOUS CREDITER DE NOTRE COMMISSION D'INTERVENTION S'ELEVANT A EUR 100.00
VOTRE MT 730 INDIQUER LA DATE DE NOTIFICATION DE LA L/C AU BENEFICIERE.
.
DOMICILIATION NR :13030[redacted] DU: 04/10/2016
NIS:1 589 9163 01094 11
NIF:1 032 89900 0005 58
TARIF DOUANIER: 84 74 80 00
FINALITE ECONOMIQUE : EQUIPEMENT
ORIGINE DE LA MARCHANDISE : ITALIE
F71B: Frais
VOS FRAIS ET COMMISSIONS SONT A LA CHARGE DU BENEFICIERE MEME EN CAS D'ANNULATION OU DE NON UTILISATION DE LA L/C L'ARTICLE 37C DES RUU 600 NON OPPOSABLE A LA BEA
F49: Instructions de confirmation
CONFIRM
F78: Instruc banque de pmt, acc, négo
PAIEMENT AUPRES DE VOS CAISSES REMBOURSEMENT PAR LE DEBIT DE NOTRE COMPTES EN EUR VALEURS COUVRABLES (ALGERIE/ITALIE)apres la date de votre swift mt 754 A BEXADZALDOE
NOUS AVISONS DE LA LEVEE DES DOCUMENTS CONFORMES
F57A: Banque Notificatrice - Identifiant de partie - Code d'identifiant

Report Header

Application:	Alliance Message Management
Report type:	Message File - Message Details Report
Operator:	BAGHDADLI
Alliance Server Instance:	init
Date - Time:	2016/10/09 12:19:47

Messages

Start of Message

Message Identifier

Message Preparation Application:	Alliance Message Management
Unique Message Identifier:	I BEXADZALDOE 700 064ICD0000216099 (suffix 161004)

Message Header

Status:	Deletable		
Format:	Swift	Sub-Format:	Input
Identifier:	fin.700	Expansion:	Issue of a Documentary Credit
Application	FIN	Nature:	Financial
Sender:	BEXADZAL[redacted]	LT:	A
Receiver:	BEXADZAL[redacted]E	LT:	X
Transaction Reference:	064ICD0000[redacted]		
Priority:	Normal		
Amount: 64.000,	Currency: EUR	Value Date:	
ACK/NAK Reception Date/Time (GMT):	2016/10/04 13:14:22		

Sender / Receiver

Sender Institution:	BEXADZAL064	Expansion:	BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE (AGENCE TLEMCEN INDEPDT) [redacted] DZ ALGERIA
Receiver Institution:	BEXADZALDOE	Expansion:	BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE (DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER [redacted] NOSTRO) [redacted] ALGIERS DZ ALGERIA

Message Text

Block 4

```
F27: Séquence des totaux
          Number: Numéro:          1/
          Total:          1
F40A: Forme de crédit documentaire
          IRREVOCABLE
F20: Numéro du crédit documentaire
          064ICD0000216099
F31C: Date d'émission
          161004          2016 Oct 04
F40E: Règles d'application
          ApplicableRules: Règles applicables:          UCP LATEST VERSION
F31D: Date et lieu de l'expiration
          Date:          161231          2016 Dec 31
          Place: Lieu:          ITALIE
F50: Partie demanderesse
          [redacted]
          CITE HEBAK NR [redacted]
          [redacted] ALGERIE
F59: Bénéficiaire
          NameAndAddress: Nom et adresse:
                    LOREV IMPIANTI S.R.L
                    STRADA PROVINCIALE ARCEVIESE 139/A
                    60044 FABRIANO ANCONA - ITALIE
F32B: Code devise et montant
          Currency: Devise:          EUR          EURO
          Amount: Montant:          64000,00          #64.000,00#
```

NOM PRENOM :.....
OU RAISON SOCIAL DE L'IMPORTATEUR OU EXPORTATEUR :.....
ADRESSE :.....
CAPITAL SOCIAL :.....
NOM ET PRENOM DU GERANT :.....
N° DE COMPTE :.....
CARTE D'IDENTITE NATIONALE N° 342517 . DELIVRE LE 30/10/2012 A .....
N° D'IDENTIFICATION FISCALE :.....DU.....JUSQU'AU :.....
N° D'IDENTIFICATION STATISTIQUE (NIS) :.....
ADRESSE ET LIEU D'ATTACHEMENT DES IMPOTS:.....HENAYA.....
N° D'IMMATRICULATION AU REGISTRE DE COMMERCE :.....DELIVRE LE 25/03/2014 à .....
13/00 : 13 7727 14
CODE D'ACTIVITE :.....109.104.....
N° TELEPHONE :.....
N° FAX :.....

A MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE AGENCE TLEMCEN

OBJET: DEMANDE D'OUVERTURE LETTRE DE CREDIT DOCUMENTAIRE

Messieurs,

Nous vous prions de bien vouloir procéder à l'ouverture par swift d'un crédit documentaire.

- **La forme du crédit :** irrevocable et confirmé
  - **irrévocable**
  - **irrévocable et confirmé**
- **Frais en dehors de l'Algérie sont à la charge du: .....**
  (Donneur d'ordre ou Bénéficiaire)
- **Payable :** A VUE
  - **A vue**
  - **~~Par acceptation~~**
  - **Différe de paiement**
- **Lieu de présentation des documents:.....**
- **Banque du Bénéficiaire :.....**
  (Nom, Adresse, Swift, Iban, Compte bancaire).....
  BANCA POPOLARE DI ANCONA - FABRIANO BRANCH
  IBAN CODE IT67Q053 0821 1000 0000 0013 643
  BIC SWIFT CODE BAPPIT 22 XXX
- **Nom et Adresse du Bénéficiaire :.....**
  LORENZ IMPLIANTI srl, Strada Provinciale Arceviese 139/A
  60044 Fabriano AN - ITALY
- **Le montant du crédit en chiffre :** 64.000,00 **Devises** Euros
  Montant en lettre soixante quatre mille Euros
  Avec la mention Maximum ou Environ Maximum
- **Origine de la marchandise :** ITALIE
- **Nature du contrat de transport:.....**
  (Incoterms 2000)
- **Contre Remise des documents suivants : --**
  - la facture commerciale en deux exemplaires
  - [illegible] de la route de la B/L
  - [illegible]